المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 18 نوفمبر 2024

حرية الإضراب الممددة بالإجهاز تؤكد الحاجة إلى إعادة بناء الحركة النقابية على أسس الكفاح والديمقراطية

تقرأون في هذا العدد

- حرب الجزائر
- الخطل في تقييم نضالية الشغيلة والجماهير الشعبية
- الحركة العمالية المغربية
- دلالة ضجيج قيادات نقابات الصحة حول مشروع قانون مالية سنة 2025
حوار مع علي حموت
نقابي بالنقابة الوطنية للصحة/ كدش

- ليفيو مايتان،
عملاق الماركسية الإيطالية المنسي
- ليفيو مايتان: حياة من الالتزام الثوري - تاريـــخ بلا تجاعيد

- التفكير الجنساني. البطريركية و/أو الرأسمالية: لنعيد فتح النقاش
جزء ثان

ليفيو مايتان (1923-2004)

حرية الإضراب المهددة بالإجهاز تؤكد الحاجة إلى إعادة بناء الحركة النقابية على أسس الكفاح والديمقراطية

تواصل عملية تمرير مشروع قانون المنع العملي للإضراب العمالي سيرها في البرلمان بتحديد يوم 26 نونبر 2024 موعداً لإيداع التعديلات على مشروع ذلك القانون بمجلس النواب.

تواصل عملية تمرير مشروع قانون المنع العملي للإضراب العمالي سيرها في البرلمان بتحديد يوم 26 نونبر 2024 موعداً لإيداع التعديلات على مشروع ذلك القانون بمجلس النواب.

تبدي القيادات النقابية رفضا للكيفية التي تسير بها الأمور، مُركِّزةً على إسراع الدولة دون انتظار توافق مسبق. وقد سبق أن انتقدت استعجال عرض المشروع يوم 18 يوليوز 2024 في اجتماع لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب. ومع ذلك استأنفت يوم 13 سبتمبر 2024 لقاءاتها مع الوزير المعني، هذا الذي صرح أن الحكومة «لن تمرر قانونا يكبل الحق في الإضراب»، وأنها أبانت عن «مرونة كبيرة في قبول اقتراحات الفرقاء الاجتماعيين، بخصوص مشروع القانون»، وأن «المفاوضات معهم، في الشهور الماضية، مكنت من إحراز تقدم كبير في عدد من المواضيع الأساسية المتعلقة به».

وكان كشف حينها أن المفاوضات مع النقابات الأكثر تمثيلية وأرباب المقاولات استغرقت 25 شهرا، وأنه تم إحراز تقدم مهم بخصوص تقريب وجهات النظر بين الأطراف. مشددا على أنه جاء للبرلمان بعد ما قطع أشواطا مهمة وكبيرة جدا في ذلك التقريب، مقرا في الآن ذاته بوجود قضايا عالقة سيستمر النقاش حولها. وكان الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل أوضح بشأن النقاط الخلافية العالقة أن عددها 6؛ وهي جوهرية في مشروع قانون الإضراب مضيفا «.. نحن في مرحلة النقاش والإقناع وتقديم الحجج والتجارب المقارنة مع العديد من الدول».

ما خلا بيانات وبلاغات إعلان رفض صيغة المشروع، والتأكيد على وجوب التوافق، ليس في الواقع ما يدل على صدق مزاعم القيادات بشأن الدفاع عن حرية الإضراب.

كانت قيادتا النقابتين الرئيسيتين (ك.د.ش و إ.م.ش) قد دعتا منتصف الشهر الماضي،كل على حدة، إلى تشكيل كيان سياسي –نقابي –جمعوي موحد للتصدي لمشروع قانون الإضراب. الأولى يوم 16 أكتوبر وأسمته جبهة ، والثانية يوم 18 أكتوبر وأسمته تكتلا. هذا مع أن جبهةً من عدة نقابات قائمةٌ قبل هذه الدعوة بأربعة أشهر، تسمى الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد. وها قد انصرم شهر كامل على دعوتي الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية إلى جبهة للتصدي لقانون الإضراب، دون إقدام على أي شيء. وحتى اللقاء الموسع الذي دعت إليه الكونفدرالية يوم 2 نوفمبر الجاري لم يصدر عنه أي إعلان.

القيادات النقابية الموقعة على اتفاق أبريل 2022، القاضي بإخراج مشروع قانون الإضراب (وجملة أخرى من المصائب)، تتعاون فعلا مع الدولة بالتفاهم حول مشروع القانون بمناقشة مفصلة له، ومواصلة العملية طيلة شهور. ستفضي العملية إلى صيغة ستسجل عليها تلك القيادات «تحفظها»، لكنها لن تترجم الرفض المزعوم إلى برنامج نضال (إضرابات بما فيها الإضراب العام، اعتصامات، ومسيرات ...) وسيصدر القانون ما لم يتفجر الرفض العمالي خارج الهياكل النقابية كما

افتتاحية جريدة المناضل-ة

جرى لمشروع النظام الأساسي لشغيلة التعليم قبل عام.

تجاهلُ وجود الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد، وتضييعُ الوقت عوض التفعيل الفوري لفكرة توحيد جهود القوى، وسوابقُ مسايرة الدولة في مشاريع تعدياتها على الطبقة العاملة بمنهجية التعاون في الخفاء والتظاهر بالاعتراض، فضلا عن أكثر من عقدين من تفادي التصدي لمشاريع قانون إضراب متتالية، كلها عناصرُ ترجح أن سلوك القيادات إزاء مشروع قانون الإضراب خلوٌّ من عزم حقيقي على إسقاطه.

الأمر المؤكد، إن بقيت ثمة حاجة إلى تأكيد، للنوايا الحقيقية للقيادات هو كونها تتفاعل بكثافة مع الدولة، بمختلف مؤسساتها، برلمان ومجلس اقتصادي واجتماعي وبيئي ومجلس حقوق الإنسان، بالمذكرات و اللقاءات والمراسلات، بشأن قانون الإضراب؛ بينما التواصل مع القواعد العمالية منقطع، لا منشورات و لا ملصقات و لا تجمعات بالمقرات النقابية، ولا حملات في أماكن العمل، ضد قانون الإضراب. كل ما يعرفه الشغيلة المهتمون بصدد سير «التفاوض» حول مشروع قانون الإضراب وصلهم من تصريحات الوزير وليس من البيانات النقابية، وحتى صيغة قانون الإضراب «المتفاوض عليها» إنما أخبر بوجودها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والتزمت القيادات كلها بحجبها عن أنظار القواعد العمالية.

تكتيك التظاهر إزاء القواعد النقابية بالاعتراض على مشاريع تعديات الدولة، بعد تفاهم بشأنها في الخفاء مع جهات الدولة المعنية، ليس جديدا. بل صار منهجية تزيد نفور الشغيلة من التنظيمات النقابية. سبق لمسؤول سامٍ بوزارة التعليم أن كشف للعموم في قناة تلفزيون في العام 2019 أن القيادات النقابية مزدوجة الخطاب: "في الخفاء تُوافِق على أمور وفي العلن تُخالِفها". طبعا صدرت تكذيبات من بعض القيادات، لكن ما جرى لاحقا أثبت، لمن له حاجة إلى إثبات، أن تلك القيادات متواطئة فعلا، وكان نظام المآسي الذي أشعل فتيل حراك التعليم أصلب دليل.

مسعى الدولة البرجوازية أن تُحكم منع الإضراب العمالي، منعا مباشرا وآخر مداورا، كي لا تحتاج، عند إعلان عن الإضراب، إلى إصدار المنشورات والمذكرات والبلاغات لتهديد العازمين على عليه بعقوبات وجزاءات جنائية، مثل منشور الوزير الأول لأبريل 1979 والبلاغ الحكومي ليوم 5 دجنبر 1990؛ ولا إلى التطبيقات والاجتهادات القضائية المقلصة لنطاق مشروعية حق الإضراب. ستتزود دولة رأس المال بقانون يدق المسمار الأخير في نعش حرية الإضراب، لتنصرف لشن مزيد من الهجمات التي يقتضيها نهجها النيوليبرالي.

رؤية رأس المال إستراتيجية، ففي منع الإضراب الروتيني البسيط خشية من الإضراب العام، أي نهوض الطبقة برمتها المهدد لأسس نظام الاستغلال. هذا ما عبرت عنه دولته بلسان حكومة الواجهة ببلاغ 5 ديسمبر 1990 قبيل الإضراب العام، بقول: «الإضراب العام إضراب سياسي يؤدي إلى المس بالنظام العام والأمن، ومن ثم فلا يمكن قبوله انسجاما مع العادات والتقاليد الجارية في البلدان الديمقراطية».

ما يجري استكمال لغارات دامت عقودا، وخط التراجع العميق الذي باتت عليه الحركة النقابية المغربية يعبر عنه الإخفاق في كسر الأغلال التي تكبل حق الإضراب منذ عقود :

الفصل 288 من القانون الجنائي،

مرسوم 5 فبراير 1958 المانع فصلُه الخامس إضراب الموظفين وأعوان الإدارة والمكاتب والمؤسسات العمومية ، والمعزز بمنشورات وزارية لاحقة،

ظهير 11 مايو 1931 وظهير 13 شتنبر 1938 المتعلقين بالتسخير

عوض فرض الحرية النقابية بقوة حركة جماهيرية يجري بناؤها بين ملايين الأجراء والأجيرات، ها نحن نسير إلى تعزز ترسانة قمع الشغيلة بقانون يبطل عمليا الإضراب. ما كفى فيل، فزادوا فيلة. وهذا غيض من فيض الحصيلة الكارثية من الهزائم المتتالية. هزائم لها جذور في إضعاف موضوعي للطبقة العاملة بسياسة رأس المال ودولته، لكن لها أيضا جذر في تخلف المناضلين/ات العماليين/ات عن بناء معارضة لخط القيادات البيروقراطية.

لا غرابة في سلوك القيادات النقابية بعد كل ما بلغت في تحريف لدور المنظمات النقابية من الذود عن حقوق الشغيلة إلى تأمين «السلم الاجتماعي»، واعتبار الإضراب «أبغض الحلال»، وإدمان «الحوار» في سياقات ضعف لا تنتج غير التفريط في الحقوق ومزيد من إضعاف التنظيم. لا غرابة أن تتلاعب القيادات بفكرة جبهة عمالية كما فعلت مع الإضراب العام حتى غدا فاقد المعنى. المعضلة في نقص الوعي بالحاجة إلى إعادة بناء الحركة النقابية على أسس النضال والديمقراطية. اخترقت التطلعات الديمقراطية التي أطلقتها الاحتجاجات الشعبية في فبراير 2011 الساحة النقابية أيضا، لكنها اصطدمت بضيق الأفق السياسي لليسار الجذري. عوض أن يعمل هذا الأخير على بناء ميزان قوى في القواعد، اختار التوافق مع البيروقراطية التي زاد خنقها لأي صبوة معارضة داخل النقابات. نعيش حصيلة هذا الاستسلام فيما يكشفه تحليل موضوعي للساحة النقابية من كوارث على الطبقة العاملة، إن على صعيد انكماش التنظيم، أو الضعف النوعي بتغييب الديمقراطية الداخلية، أو تهميش النساء، أو تراجع النضالات، الخ.

تختزن الطبقة العاملة من قوى النضال ما يتيح إعادة البناء تلك، لا ينقص غير تعميق الوعي بين طلائع النضال بالحاجة إليها. وهذه إحدى مهام الثوريين وكافة المخلصين لقضية تحرر الشغيلة ومعهم عامة الكادحين/ات.

الخطل في تقييم نضالية الشغيلة والجماهير الشعبية

بقلم؛ م.ج

ظهر قسم من اليسار الجذري المغربي، المنتسب إلى كفاح الطبقة العاملة، في حقبة تاريخية يحكمها سياق تاريخي مطبوع بتصاعد الثورة العالمية على جبهاتها الثلاثة، البلدان الرأسمالية المتقدمة، والدول العمالية المبقرطة [*]، والعالم المستعمر وشبه المستعمر. كان ذلك في ستينات القرن الماضي حتى منتصف سبعيناته. وقد كان هذا اليسار الجذري متدافعا مع اليسار الاصلاحي، المتجسد في كل من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب التحرر والاشتراكية (اسم الحزب الشيوعي المغربي آنذاك). كان اليسار الجذري يصارع بفكرة أن الجماهير في مستوى متقدم من القتالية، متجاوزة للنزوع الإصلاحي، ومؤهلة للسير نحو الثورة. وقد غلب منظور حسم مسألة السلطة السياسية على اليسار الجذري بناء على ثنائية أزمة النظام المتفاقمة وتصاعد كفاحية الجماهير العمالية والشعبية المتواصل. ورغم الانتكاسات المتتالية لليسار الجذري وأزمته العميقة، وانزلاق قسم كبير منه، منظمة 23 مارس بكاملها وجزء من منظمة إلى الأمام، إلى مواقع إصلاحية، ظل النظر إلى كفاحية الجماهير العمالية والشعبية معتبرا أنها دائمة وفي تصاعد، دون تحليل ملموس لواقعها الحي، واستجلاء العوامل المؤثرة فيها صعودا وهبوطا. ورغم تسجيل انطفاء نضالات، وتقدم الهجوم البرجوازي، يستمر الحديث عن انتشار النضالات، ولا يندرج ذلك ضمن رؤية تقييمية إجمالية تفضي إلى استنتاجات يُسترشد بها في تعيين صائب لمهام الساعة.

وعلى امتداد التطورات التي شهدها هذا اليسار وصولا الى خريطته الراهنة، استمر اعتبار كفاحية الشغيلة والجماهير الكادحة تتبع خطا تصاعديا. أكثر ما يؤسس عليه هذا الحكم سرد لنضالات اللحظة خارج مجرى التطور العام لتلك الكفاحية. ولعل بيانات التيارات الطلابية، وامتداداتها في منظمات النضال، هي ما يعرض صورة كاريكاتورية لهذا التناول غير الموضوعي لواقع النضالات، حيث يطغى التمجيد الأجوف، بعيد عن كل تحليل ملموس للواقع الملموس.

ولا تزال قائمة في تحليل معظم اليسار الجذري رواسب تلك الرؤية غير الموضوعية، المُسقِطة للرغبات على الواقع. نأخذ مثالا حديثا من وثيقة صدرت هذا الشهر، جاء فيها:

«في ظل هذا الواقع المتأزم، تواصل الطبقة العاملة والجماهير الشعبية خوضها للصراع الطبقي الذي يتخذ حاليا شكل مقاومة شعبية ونضالات عمالية منتشرة في مختلف المناطق والقطاعات الإنتاجية والخدمية وغيرها، كما هو الشأن بالنسبة للنضالات الشعبية في المناطق المهمشة حراك فكيك ضحايا الزلزال - ساكنة تغيغاشت بإملشيل سيكوميك كوباك جودة... ونضالات شغيلة الصحة والعدل والتعليم والعمال الزراعيين وطلبة كليات الطب والصيدلة والمعطلين نضالات الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع....»

الاستنتاج الذي يوحي به هذا السرد ان النضالات مستمرة وكثيرة ومتنوعة. إن جردا من هذا القبيل ممكن دائما لكنه لا يفيد في فهم دينامية النضالات. مجرد سرد كيفما اتفق. فالأمثلة الواردة في المقطع أعلاه معبرة عن اعتباطية الصورة المرسومة، مثلا معركة شغيلة كوباك-جودة هي عمليا في حكم المنتهية، بعد طرد النقابيين وبقاء عناصر قليلة صامدة تخوض أشكال نضال يائسة لا تأثير لها على ر ب العمل، وسط عزلة قاتلة. هذا فضلا عن كون السمة الغالبة في النضالات النقابية، لا سيما في القطاع الخاص، هي أنها تجرى في آخر خطوط الدفاع (ضد الطرد من العمل ومشكل تأخير الأجور...)، وهذا ينطبق على معركة ذات نفس منذ شهر يوليوز، عنينا معركة شغيلة مناجم بوازار والدرع الأصفر (شركة طوب فوراج المناولة لدى مجموعة مناجم/ مدى).

لا حديث بتاتا عن الإخفاق والهزيمة. ثمة خشية من قول حقيقة أن حراك 20 فبراير وحراك الريف، مثلا، قد منيا بهزيمة. وأن الهزائم متتالية على جبهات عدة. إن منطلق الفعل النضالي هو قول ما هو كائن، قوةً وضعفا، نصرا وهزيمة وما بينهما. الإقرار بالواقع وخصائصه، والبحث عن أسبابها، منطلق تحديد خط نضال مطابق يساعد على إنماء قوى النضال كما ونوعا.

وطبعا تؤثر هذه الانطباعية المتسرعة في توصيف واقع النضالات على الاستنتاجات السياسية. فبعد المقطع أعلاه، تواصل الوثيقة على النحو التالي:

«لكن هذه النضالات تبقى مشتتة وتفتقر للحاضنة السياسية والاجتماعية الضرورية لتوحيدها وضمان نجاحها في تحقيق أهدافها بسبب العجز لحد الآن عن بلورة البديل السياسي الديمقراطي الشعبي الجبهة السياسية الشعبية الواسعة القادر على تغيير موازين القوى لصالح التغيير الديمقراطي الحقيقي».

استنتاج مغلوط: «النضالات مشتتة ولا حاضنة سياسية توحدها بسبب العجز عن بناء جبهة سياسية شعبية تغير ميزان القوى لصالح التغيير الديمقراطي»!. أليس العجز عن بناء تلك الجبهة سببا سابقا للضعف وليس مجرد نتيجة؟ ضعف النضالات العمالية له جذر موضوعي في إضعاف الشغيلة بهشاشة علاقة الشغل، وبمستوى بطالة عال، وبقمع التنظيم، وآخر ذاتي في منظماتها حيث يسبب الخط البيروقراطي السائد إضعافا بدأبه على شل منظمات النضال بسياسة «الشراكة الاجتماعية»، أي التعاون مع الخصم الطبقي. وما يكرس هذا الضعف الذاتي انعدام خط مقاوم للبيروقراطية بناء على منظور لخوض النضال وبناء منظماته (اليسار النقابي).

تحليل النضالات العمالية والشعبية أمر جدي على نحو بالغ، يتطلب رصدا معتمدا إحصاء الإضرابات، وسائر أشكال النضال، عدداً وحجمَ مشاركةٍ، ونوعيةَ مطالب. ليس إحصاءات الدولة وحدها –إن وجدت- بل رصدا كميا ونوعيا دقيقا يجب أن تنهض به المنظمات النقابية، أجهزة ومناضلين/ات. وضع تقارير دورية عن المعارك الجارية وخصائصها مهمة نضالية مغيبة كليا. وجلي أن التشخيص ذاته منطبق على النضالات الشعبية.

يمثل هذا الجانب من المهام النضالية إحدى أدوار الساعين إلى بناء حركة نضال عمالي وشعبي قوية، وإحدى وظائف إعلام عمالي كفاحي.

====

[*] كانت الطبيعة الستالينية ليسار المغرب الجذري تعميه عن اعتبار نضالات الطبقة العاملة ضد البيروقراطية المغتصبة سلطتها في الدول العمالية المبقرطة التي كانت تسمى زورا بالاشتراكية (انتفاضات الشغيلة في المانيا 1953، وهنغاريا 1956 وتشيكوسلوفاكيا 1968...).

دلالة ضجيج قيادات نقابات الصحة حول مشروع قانون مالية سنة 2025

حوار مع علي حموت نقابي بالنقابة الوطنية للصحة/ كدش

1) ما مستجدات «الحوار الاجتماعي» في قطاع الصحة؟

بعد أزيد من خمسة أشهر من نضالات شغيلة الصحة، وقع التنسيق النقابي السداسي بتاريخ 23 يوليوز 2024، اتفاقا مع وزارة الصحة، اتفاق بمثابة شيك على بياض لكبح الحراك الصحي وإسهاما في عملية تمرير الترسانة القانونية التي تستهدف القطاع منذ أن جرى إخراج شغيلة الصحة من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية سنة 2021، و على رأس هذه القوانين: قانون المجموعات الصحية الترابية 08-22 وقانون الوظيفة الصحية 09-22.

مباشرة بعد التوقيع على اتفاق 23 يوليوز أُحدِثت مجموعة من اللجان غرقت في إجراءات مكتبية وروتينية، ما يؤكد أن الهدف هو ربح الوقت في انتظار إصدار القوانين التطبيقية للوظيفة الصحية وبداية تنفيذ قانون المجموعات الصحية الترابية.

تركيز القيادات النقابية على المطالب ذات الأثر المالي، فضلا عن تمسك واهِمٍ بصفة الموظف العمومي، يعنيان شيئا واحدا هو: قبولها باستراتيجية الدولة في قطاع الوظيفة العمومية وكل ما تطالب به هو مطالب تقي الشغيلة من شرور تلك الاستراتيجية. وهذا ما جعلها لا تحتج على إخراج الشغيلة الصحية من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية سنة 2021 بل هناك من القيادات من اعتبرته مطلبها أصلا.

لكن مع بداية احتجاجات شغيلة الصحة تأثراً بحراك التعليم، ومطالبتهم بالعودة إلى الوظيفة العمومية، رفعت قيادتنا النقابية مطلب «صفة الموظف العمومي» و»مركزية المناصب المالية»، في محاولة لطمأنة الشغيلة بأن الترسانة القانونية الجديدة التي ساهمت في إصدارها ستحافظ على مكاسب وظيفة عمومية مركزية، جرى القضاء عليها. فالقوانين الجديدة، تربط شغيلة الصحة في علاقة شغل، ليس مع المركز (الوزارة) كما كان الحال سابقا، بل مع المجموعات الصحية الترابية التي هي «مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي»، وضمن علاقة الشغل تلك تدبيرُ كاملِ المسارِ الإداري للشغيلة من توظيف وأداء الأجور وترقيات... إلخ.

هذا ما أكده مشروع قانون المالية لسنة 2025 في الباب الثاني المتعلق بأحكام التكاليف الخاصة بالميزانية العامة وبالضبط الفقرة 3 من المادة 23: «خلافا للأحكام الجاري بها العمل، يستمر الموظفون المرسمون والمتدربون، وكذا المستخدمون المتعاقدون العاملون بالمصالح اللاممركزة التابعة للوزارة المكلفة بالصحة، والذين يتم نقلهم تلقائيا لدى المجموعات الصحية الترابية، عملا بأحكام القانون رقم 08.22 المحدث لها، في تقاضي أجورهم من الميزانية العامة، إلى غاية 31 ديسمبر من السنة المالية التي يتم خلالها نقلهم. ولهذا الغرض، تظل المناصب المالية التي يشغلها المعنيون بالأمر مفتوحة إلى غاية التاريخ المذكور. ويتم، ابتداء من فاتح يناير من السنة المالية الموالية، تحمُّل المعنيين بالأمر من قبل المجموعة المنقولين إليها، وحذف المناصب المالية المذكورة». وليست هذه المادة من مشروع قانون المالية إلا تنفيذا للمادة 15 من قانون المجموعات الصحية الترابية، الذي وافقت عليه كل القيادات النقابية.

بعد صدور مشروع قانون المالية لسنة 2025 و ما أحدثه من استياء في صفوف العاملين بالقطاع الذين تساءلوا عن مركزية الأجور التي اتُّفِقَ عليها في 23 يوليوز، أصدرت قيادات التنسيق النقابي بيانا بتاريخ 19 نونبر 2024 تشتكي عدم التزام «شريكها الاجتماعي» (الوزارة) بالاتفاق الموقع، و تدعو شغيلة الصحة إلى التعبئة والاستعداد لكل المحطات المقبلة والاحتمالات. وبالفعل أصدر التنسيق النقابي بتاريخ 01 نوفمبر بيانا يدعو إلى خوض برنامج نضالي بداية بإضراب وطني يومي 07 و08 نوفمبر 2024 وعقد ندوة صحفية بتاريخ 07 نوفمبر لإحاطة الرأي العام بأسباب الاحتقان والعودة للإحتجاج. يومين بعد ذلك أصدر التنسيق بلاغا إخباريا باجتماع مستعجل مع وزير الصحة يؤكد فيه «التزام الجميع بالحفاظ على مركزية المناصب المالية و الأجور و صفة موظف عمومي». ومن بين ما جاء في البلاغ «أن الوزارة مع باقي المتدخلين كانت منكبة طيلة الأيام الماضية على البحث عن الحلول القانونية التي تضمن مركزية المناصب المالية و الأجور وتؤكد صفة الموظف العمومي والتي ستعرض يوم 12 نوفمبر 2024 على مسطرة المصادقة في مجلس النواب، وهو ما اعتبره التنسيق مؤشرا إيجابيا في اتجاه التنزيل الفعلي لأهم نقطة في اتفاق 23 يوليوز 2024 والذي سيترجَم فعليا في مقتضى نصوص قانونية واضحة، خلافا للصيغة الواردة في مشروع قانون المالية». فهل اطلع التنسيق النقابي على تلك الحلول القانونية؟ يبدو أن قيادتنا النقابية لم تتعظ بعد وما تزال مستمرة في نفس النهج ونفس خط إيهام شغيلة الصحة بأن الوزارة والبرلمان سيصادقان على صيغة قانونية تضمن «مركزية الأجور» و»صفة الموظف العمومي». إلا أن اعتبار المجموعات الصحية الترابية مؤسسات عمومية ذات الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، يقتضي بالضرورة منح تلك المجموعات صلاحيات التوظيف والتشغيل بمعنى أن المسار المهني (التوظيف والأجور...) للموظف سيكون بيد تلك المجموعات، و هذا ما يؤكده القانون المحدث لها.

إنه وهمٌ، لأنه ما لم يُلغَ قانون المجموعات الصحية الترابية 08-22 وقانون الوظيفة الصحية 09-22، فإن أي صيغة يُتَّفق عليها حاليا، ستكون موجَّهة لخداع الشغيلة ونزع فتيل الاحتقان.

2) ما الذي دفع التنسيق النقابي إلى إصدار رسالة طلب استعجالي لمناقشة قانون المالية مع وزارة الصحة؟

بعد صدور مشروع قانون المالية لسنة 2025 الذي تضمن في الفقرة 3 من المادة 23 قضية أجور شغيلة الصحة، و هو ما يتنافى مع ما اتُّفِق عليه مع الوزارة بخصوص مركزية الأجور، سارع التنسيق النقابي إلى مراسلة الوزارة بتاريخ 20 و23 أكتوبر يطالبها بصيغة جديدة تؤكد مضمون الاتفاق، تفاديا لأي «إحتقان»!

للإشارة فاتفاق 23 يوليوز لم يكن ليضمن مركزية الأجور ولا صفة الموظف العمومي، فتنفيد الاتفاق رهين بتجسيده في صيغ قانونية واضحة، و هذا ما لم يتم. فمنذ 23 يوليوز تاريخ الاتفاق ظلت كل بنوده حبرا على ورق ورهينة لجان لم تخرج بنتائج إلى الآن. إن تطبيق الاتفاقات شيء مخالف لتوقيعها، فهو يحتاج إلى قوة ضغط تلزِم الدولة بذلك، لكن قياداتنا النقابية تتمنع عن ذلك الضغط بالتزامها الدائم ب»الشراكة الاجتماعية» و»فش الاحتقان داخل القطاع». لذلك فالدولة تتمكن دوما من التنصل من الاتفاقات، لتعود القيادات النقابية إلى التشكي من ذلك، وتطالب مرة أخرى باتفاق آخر، هكذا في دوامة لا تنتهي. في حين أن ما كان عليها فعله هو الدعوة لمجلس وطني عاجل وجموعات عامة بالأقاليم والجهات، جموع عامة كاملة الصلاحية لتحديد برامج النضال والملف المطلبي، كان على قيادتنا النقابية، التي ظلت طيلة حراك طلبة الطب بعيدة عنه كأن الأمر لا يهمها كان عليها، الإستفادةَ من دروسها في التسيير الديمقراطي والنَّفَس الكفاحي للمعركة.

3) بعد كل هذا التمسك ب»الحوار» ما الذي دفع التنسيق النقابي إلى إصدار بيان يدعو فيه إلى إضراب وطني، بعد أن حاول عقد اجتماع استعجالي مع الوزير لنقاش قانون المالية؟

بتاريخ فاتح نوفمبر 2024 أصدر التنسيق النقابي بيانا جديدا يدعو إلى إضراب وطني يومي 07- 08 نوفمبر، بعد أن تبين أن الوزارة ماضية في تنفيد مخططاتها التدميرية بخطوات ثابتة، لم تكترث لطلب التنسيق النقابي بعقد لقاء مستعجل لإعادة

التتمة في الصفحة 05

دلالة ضجيج قيادات نقابات الصحة حول مشروع قانون مالية سنة 2025

حوار مع علي حموت نقابي بالنقابة الوطنية للصحة/ كدش

تتمة ص 04

صياغة الفقرة 3 من المادة 23 بما يحفظ ماء وجهه أمام شغيلة الصحة تفاديا لأي احتقان قد يضع القيادة النقابية أمام امتحان حقيقي للصراع هو ما ترفضه أصلا لأنها تفضل سياسة السلم الاجتماعي و الجلسات الحوارية البعيدة عن القواعد.

بالفعل حفز صدور مشروع قانون المالية لسنة 2025 النقاش من جديد لدى شغيلة الصحة المطمئنة لـ»صفة الموظف العمومي ومركزية الأجور، التي تضمنها اتفاق 23 يوليوز و البروباغندا التي رافقتها، هكذا أُعيدَ إحياء العديد من االتنسيقيات التي دعت إلى دعم و مساندة إضراب -07 08 نوفمبر 2024، والدعوة كذلك لإضراب -12 13 14- نوفمبر 2024 عرف مشاركة وازنة أكثر من إضراب -07 08 وإنزالا وطنيا بالرباط أمام البرلمان يوم 16 نوفمبر 2024. في نفس الوقت أصدرت الجامعة الوطنية للصحة- إمش بيانا تدعو فيه إلى إضراب يوم 07 نوفمبر 2024 ووقفة احتجاجية أمام البرلمان للمسؤولين النقابيين، وكذلك النقابة المستقلة لأطباء القطاع العم الذي دعا الى إضراب يومي -07 08 نوفمبر 2024.

الملاحظ هو أن قطاع الصحة عاش خلال هذه الفترة على صفيح ساخن مرة أخرى بعد أن أُخمِدَ الحراك الصحي السابق بتوقيع اتفاق 23 يوليوز. الأرض خصبة لنضال جارف قد يعيد إصلاح ما أفسدته القيادات النقابية أثناء فرملة الحراك الصحي الذي دام قرابة خمسة أشهر، ما ينقص الأرض الخصبة هو بذور بديل نقابي ديمقراطي و كفاحي يعيد للنقابة حياتها الداخلية المتجمدة منذ عقود ويربط بين مطالب الشغيلة المباشرة ومجمل سياسة الدولة في القطاع، بدل نهج القيادات النقابية القائم على قبول تلك السياسة وإعلان الانخراط في تنفيذها والمطالبة مقابل ذلك بمطالب تحافظ للشغيلة على مكاسب تدمرها تلك السياسية.

لا جديد لحدود الساعة: يبدو أن قياداتنا النقابية ترفض أن تتعظ، بل تظل وفية لخطها النقابي المتمسك بـ»فضيلة» الحوار الاجتماعي. الهدف من الإضراب بالنسبة للقيادات النقابية ليس مواجهة سياسة الدولة المدمرة لمكاسب الشغيلة، بقدر ما هو ضغطٌ من أجل الجلوس على طاولة الحوار. قياداتنا النقابية تدعو للإضراب من أجل الجلوس على طاولة الحوار لتوقيع اتفاق يُقِرُّ تنفيذ إتفاق سابق. و هو ما تم فعلا مباشرة بعد إضراب -07 08، إذ عقد التنسيق النقابي اجتماعا مع الوزارة يوم 10 نوفمبر 2024 عبر بعده عن ارتياحه تجاه «المؤشرات الإيجابية في اتجاه تنزيل اتفاق 23 يوليوز، الذي سيترجَم فعليا في مقتضى نصوص قانونية واضحة»، وهي «الحلول القانونية التي تضمن مركزية المناصب المالية و صفة الموظف العمومي»، دون توضيح ما هي هذه الحلول التي قدمتها الوزارة للتنسيق السداسي و التي جعلته يعتبرها «مؤشرات إيجابية»... وهو نفس الارتياح الذي عبرت عنه تلك القيادات بعد توقيع اتفاق 23 يوليوز!

4) هل تضمن إعادة صياغة أو حذف الفقرة 3 من المادة 23 مركزية الأجور؟

طالب التنسيق النقابي بإعادة صياغة الفقرة 3 من المادة 23 من مشروع قانون المالية في حين طالبت الجماعة الوطنية للصحة- إمش بحذف هذه المادة، اعتقادا منها أنه السبيل لحماية مركزية الأجور والحفاظ على صفة الموظف العمومي. يوم 12 نوفمبر ناقشت لجنة المالية مشروع قانون المالية حيث عدلت البنود 3 و4 و5 من المادة 23 من مشروع قانون المالية. التعديل لم يحسم الأمر بشكل نهائي بل ربطه بنص تنظيمي سيصدر لاحقا، أي بعبارة أخرى تأجيل الموضوع مرة أخرى إلى أجل غير مسمى، أو إلى حين «انخفاض منسوب الاحتقان في القطاع»، لتعود الوزارة إلى تدعيم ركائز المنظومة الصحية الجديدة والمجموعات الصحية الترابية، وذلك عبر استكمال الترسانة القانونية ذات الصلة، وعلى رأسها النظام الأساسي النموذجي لمهنيي الصحة، وهذا ما أكده- سابقا- رئيس الحكومة أخنوش في البرلمان حين قال بأن الدعم المالي من الدولة للمجموعات الصحية سيمتد لثلاث سنوات، وبعد ذلك فليتنافس القطاعان العام و الخاص. فمنحُ المجموعات الصحية الترابية صلاحية التوظيف وتدبير المسار المهني يقتضي بالضرورة انسجاما مع كون تلك المجموعات مؤسسات ذات الشخصية الاعتبارية واستقلال مالي وإداري، وهذا يعني أن كل ما يخص تدبير شؤون الموظفين من التكوين مرورا بالتوظيف كل ما يتعلق به من تدبير المسار المهني (أجور وترقيات...) سيكون بيد تلك المجموعات، وهو ما يقوله صراحة القانون المحدث لها.

قد تلجأ الدولة إلى إجراءات ظرفية، تساعدها على تسهيل عملية تمرير مخططاتها، وفي هذا السياق تعمل على طمأنة الشغيلة بأن التغير الهائل في القوانين المنظمة للقطاع لن يمس وضعيتهم النظامية، وذلك بقبول عظمة صرف أجور موظفي القطاع من الميزانية العامة، وهذا الإجراء سرعان ما ستتراجع عنه حين تواتيها الفرصة تماشيا مع توجهها العام لتفكيك الوظيفة العمومية الصحية الذي بدأته منذ تعديل الفصل الرابع من النظام الأساسي العام للوظيفة الصحية القاضي بإخراج الشغيلة الصحية من هذا النظام سنة 2021. إنه نفس الإجراء الذي نفذته وزارة التعليم في قطاع التعليم، في عز حراكه العظيم، إذ عقدت اتفاقية مع الخزينة العمومية ووزارة المالية لصرف أجور المفروض عليهم التعاقد من الخزينة العمومية، لكنها في نفس الوقت عدَّلت القانون 07.00 المُحدِث للأكاديميات الجهوية لتمنحها صلاحية توظيف شغيلة القطاع، وأصدرت نظاما أساسيا جديدا يُقِّر نمط التوظيف الجديد هذا (التوظيف الجهوي مع الأكاديميات)، وهو نفس صيغة توظيف شغيلة الصحة مع المجموعات الصحية الترابية.

دور القيادة النقابية هو استنتاج دروس حراك التعليم العظيم، وتحذير شغيلة من خداع الدولة، وليس المطالبة بذلك الخداع لطمأنة الشغيلة. لذلك فإن كل ما أثير حاليا حول بند واحد من مشروع قانون المالية مجرد ضجيج.

5) ما السبيل لنضال يضمن تحقيق مطالب شغيلة القطاع؟

إن أول سبيل لضمان نصر نضالاتنا هو عكس ما يوجد حاليا في ساحة النضال: قيادات نقابية تستأثر بتقرير خطوات النضال وتعليقها. لقد أشار حراك التعليم العظيم ونضالات طلبة الطب في بدايته إلى ذلك السبيل: الجموع العامة داخل أماكن العمل التي تجمع كل الشغيلة بتعدد انتماءاتهم النقابية وحتى غير المنتمين منهم، جموع عامة تقرر كل خطوات النضال وتنتد من يمثلها وتُخضعه لرقابتها كما تُخضع كل خلاصة تفاوض للتصويت الجماعي. هذه هي الديمقراطية التامة التي ستتيح لنضالنا الانتصار.

يجب أن يكون النضال ضد تدمير الخدمات العمومية وضرب مجانيتها وحق الأجراء في شغل قار هو الملف المطلبي الأساسي، فهو الوحيد القادر على الحفاظ على مركزية الأجور والوظيفة العمومية لكل شغيلة الصحة. أما القبول بسياسة الدولة القائمة على تسليع الصحة وتنافس القطاع العمومي والقطاع الخصوصي، فهو المدخل لتدمير تلك المكاسب وليس لضمانها.

إنه نضال يلتقي فيه كل أجراء البلد. لن يتأتى هذا بالإصرار على نهج سياسة التعاون الطبقي والشراكة الاجتماعية، بل بتجميع قوى كل الشغيلة ليس فقط لتحسين أوضاعهم المادية والمهنية بل للنضال ضد سياسة الدولة المدمرة للخدمات العمومية والاجتماعية. إن شراسة الهجوم على الخدمات العمومية والتوظيف العمومي القار يستدعي بالضرورة فتح نقاش جدي بين كل المعنيين بمصير الخدمات العمومية، و كل مكتسبات الشعب المغربي التي هي الآن في مهب الريـح (التقاعد، حق الإضراب...) والإنخراط في كل المبادرات النضالية في هذا الاتجاه والعمل على تأسيس جبهة اجتماعية نضالية من أجل خدمات عمومية مجانية للجميع.

نُدرك جيدا أن هذا السبيل صعبٌ حاليا، ليس فقط عن أجندات القيادات النقابية، بل أيضا عن وعي الشغيلة. فهؤلاء يعتقدون، تحت وَهْمٍ جرى تكريسه لمدة عقود، أن زيادة في الأجور والترقيات، أهم بكثير من الحفاظ على خدمة اجتماعية جرى تحصينها بعقود نضالات تاريخية سابقة. لكن لنا كل الثقة بأن شغيلة الصحة، وغيرهم من الشغيلة، سينفُضون عنهم ذلك الوهم مستقبلا، حين يكتشفون ضرره.

حرب الجزائر

بقلم؛ غي فان سينوي Guy Van Sinoy

حلت مطلع شهر نوفمبر 2024 الذكرى السبعون لانطلاق الثورة الجزائرية. تميزت تجربة الجزائر بثراء قياسا بنضال تحرر سائر الأقطار المغاربية، فكانت الأشد راديكالية، والأكثر إثارة للأمل في أفق تحرري شامل. انتكست التجربة، وتكرست سيطرة الجيش الذي أقام دكتاتورية تضطهد شعب الجزائر وتسهم في نهب ثروته إلى يومنا هذا. تذكيرا بالمسار العام للثورة الجزائرية، نعرض على القارئ-ة المقال التالي [المناضل-ة]

أولا: بدايات الكفاح من أجل الإستقلال

بدأ غزو فرنسا للجزائر في عام 1830 بحرب استعمارية طويلة ودموية انتهت في عام 1847. في وقت الغزو، لم يكن سكان الجزائر متجانسين. فقد كان البربر، الذين كانت لهم لغتهم الخاصة (الأمازيغية)، موجودين هناك منذ 3,000 سنة وتجمعوا معاً بشكل رئيسي في المناطق الجبلية (منطقة القبايل والأوراس). وصل العرب في القرن الثامن الميلادي مُدخلين الإسلام. ووصل اليهود السفارديم في نهاية القرن الخامس عشر بعد أن طردهم الملوك الكاثوليك من إسبانيا. وقبل الغزو الفرنسي، عاشت هذه الشعوب المختلفة معاً في فقر نسبي.

مستعمرة استيطانية

بمجرد اكتمال غزو الجزائر، سُرقت أخصب الأراضي من المسلمين وخُصصت للمستوطنين الذين تمتعوا بجميع الحقوق بينما كان المستعمَرون مدينين لهم بكل شيء، ما جعلهم ليسوا «مواطنين» بل «رعايا». هاجر الفقراء من حوض البحر الأبيض المتوسط (جنوب فرنسا والأندلس وصقلية ومالطا) إلى الجزائر على أمل تحسين أوضاعهم. فأصبحوا عمالاً وحرفيين ومستخدمين وموظفين. ومُنح أحفادهم المولودون في الجزائر الجنسية الفرنسية تلقائياً. وفي عام 1870، مَنح مرسوم كريميو الجنسية الفرنسية لليهود الجزائريين، في حين لم يكن بإمكان المسلمين الحصول على الجنسية الفرنسية إلا «عند الطلب».

نجم شمال إفريقيا (ENA)

خلال الحرب العالمية الأولى، لقي 25000 جندي مسلم من الجزائر حتفهم في فرنسا، في حين تم تسخير 119000 مسلم جزائري ليحلوا محل القوى العاملة الفرنسية في فرنسا الكبرى. كما كانت الفترة التي تلت الحرب فترة بروز التطلعات إلى الحرية. ففي عام 1926، أسس مصالي الحاج حركة «نجم شمال إفريقيا» (ENA)، وهي حركة تدعو إلى استقلال الجزائر. في ذلك الوقت، حصلت حركة نجم شمال أفريقيا على دعم الحزب الشيوعي الفرنسي (PCF). اتهمت السلطات الفرنسية حركة نجم شمال أفريقيا بـ «الدعاية التخريبية»، وحُلَّت من قبل السلطات الفرنسية في عام 1929. وفي ذلك الوقت كان عدد أعضائها 3600 عضو، نصفهم في باريس. وعلى الرغم من القمع المستمر، عقد أنصار مصالي 35 تجمعا خلال صيف 1935.

وعندما انضم الحزب الشيوعي إلى الجبهة الشعبية ابتعد عن النضال من أجل إنهاء الاستعمار. وكان لهذا التحول الحاد من قبل الحزب الشيوعي الفرنسي عواقب وخيمة: فمنذئذ ستتطور الحركة الوطنية الجزائرية بشكل منفصل عن الحركة العمالية.

أسس مصالي حزب الشعب الجزائري عام 1937. ثم سُجن مرارا ووُضع تحت الإقامة الجبرية في مدن بالأقاليم، ما أدى إلى عزله عن بعض أنصاره.

الحرب العالمية الثانية

ألغى نظام فيشي التشريعات الاجتماعية والنقابية للمسلمين. وألغى مرسوم كريميو الذي كان يمنح الجنسية الفرنسية لليهود الجزائريين.

في نوفمبر 1942، نزل الجيش الأمريكي في شمال إفريقيا ووضع نظاماً معادياً لفيشي في السلطة في الجزائر. جُنِّدَت 15 % من الجزائريين والمسلمين الفرنسيين (لم يكن لمعظمهم صفة مواطن) للقتال في إيطاليا وبروفانس.

8 مايو 1945

في 8 مايو 1945، يوم استسلام النازية، خرجت مظاهرات في جميع أنحاء الجزائر تحت شعار «تسقط الفاشية والاستعمار». وفي سطيف، أطلقت الشرطة النار على المتظاهرين الجزائريين الذين كانوا يحملون العلم الجزائري. رد المتظاهرون بمهاجمة الشرطة والأوروبيين. وفي الريف، انتفض الفلاحون. وقُتل حوالي مائة أوروبي وعدد مماثل من الجرحى.

كانت الأعمال القمعية رهيبة: تعرضت القرى لقصف القوات الجوية والبحرية التي أطلقت النار من الساحل. قُتلت عشرات الآلاف من الجزائريين. أدان الحزب الشيوعي الجزائري والحزب الشيوعي الفرنسي بأشد العبارات العدائية الوطنيين الجزائريين. ومنذ ذلك الحين، كانت القطيعة تامة بين هؤلاء والحركة العمالية المنظمة.

ثانيا: جبهة التحرير الوطني تطلق التمرد

تناولنا في الجزء الأول الغزو الاستعماري للجزائر من قبل فرنسا وإيقاظ الرغبة في الاستقلال بقيادة الحركة الوطنية الجزائرية. لكن في عام 1945، كان الاضطهاد الاستعماري لا يزال مصحوبًا بالفقر. فخلال الفترة 1950-1954، كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة للسكان الجزائريين المسلمين نصف متوسط العمر المتوقع للسكان الأوروبيين. من جانبها، كانت الحركة الوطنية في أزمة: فقد كان زعيمها مصالي الحاج، الذي كان تحت الإقامة الجبرية ومعزولا عن جموع المناضلين، يريد أن يصبح رئيسا مدى الحياة، لكن أعضاء لجنته المركزية كانوا يعارضون ذلك.

1 نوفمبر 1954

شجعت هزيمة الجيش الفرنسي في ديان بيان فو (الهند الصينية) في مايو 1954 الوطنيين الجزائريين على التحرك. ولكسر الجمود، أطلقت حفنة من الكوادر الوطنية تمرداً في 1 نوفمبر 1954 باسم جبهة التحرير الوطني. في ذلك اليوم، ضربت موجة من الهجمات الجزائر بأكملها (الثكنات والمستودعات ومستودعات الوقود)، مما أسفر عن مقتل نصف دزينة من الجنود وضباط الشرطة والمدنيين.

أرسلت السلطات الفرنسية (1) الشرطة والجيش لملاحقة جبهة التحرير الوطني. وأعلن وزير الداخلية فرانسوا ميتران: «التفاوض الوحيد هو الحرب». وأعلن الحزب الشيوعي الفرنسي أنه يريد «السلام»، أي الوضع القائم. وانحاز الحزب الشيوعي الجزائري إلى جانب الحزب الشيوعي الفرنسي.

هذا بينما كانت جبهة التحرير الوطني تشن عددًا متزايدًا من الهجمات على الأرض، كان مناضلو جبهة التحرير الوطني وأنصار مصالي في فرنسا القارية يتقاتلون للسيطرة على التبرعات التي كانت تجمع من العمال الجزائريين والمخصصة لتمويل حرب الغوار.

حرب استعمارية همجية

على أرض الواقع، ارتفع عدد المقاتلين الجزائريين في المناطق الجبلية (الأوراس ومنطقة القبايل) من 500 إلى 15000 مقاتل. أرسل الجيش الفرنسي 100000 جندي (2) إلى الأوراس: أفواج المظليين المدرَّبين على حرب الغوار، ومئات آلاف المجندين الذين تم تسخيرهم رغماً عنهم. اندلعت حركات احتجاج عفوية في صفوف المجندين، لكنها ظلت معزولة لأنها لم تكن مدعومة من قبل الحركة العمالية. وفي عام 1956، صوّت الاشتراكيون والشيوعيون على منح صلاحيات خاصة للحكومة.

تصرفت بعض وحدات الجيش الفرنسي - خاصة المظليون - في الجزائر على غرار فرق قوات الأمن الخاصة في أوروبا الشرقية في الأربعينيات: تمشيط مناطق السكان المدنيين والتعذيب والإعدامات بلا محاكمة وقصف القرى بالنابالم أو بنيران المدافع. وفي عام 1957، خلال معركة الجزائر العاصمة، سُلمت السلطة الفعلية للمظليين تحت قيادة الجنرال ماسو Massu.

حاملو الحقائب

تشكلت في أوروبا شبكات سرية تدعم جبهة التحرير الوطني. تألفت هذه الشبكة من

التتمة في الصفحة 07

تتمة ص 06

حرب الجزائر

بقلم غي فان سينويGuy Van Sinoy

مناضلين أنصار السلام وفوضويين وتروتسكيين عُرفوا باسم «حاملي الحقائب»، وكانوا ينقلون حقائب محشوة بالأوراق النقدية عبر الحدود، وهي ثمرة جمع مناضلي جبهة التحرير الوطني للتبرعات في فرنسا. وفي بلجيكا، كان يقود هذه الشبكة بيير لوغريف Pierre Legrève، أحد مناضلي الأممية الرابعة. وبالإضافة إلى أنشطتها العلنية الداعمة للنضال الجزائري (بما في ذلك تجمع في بروكسل مع جان بول سارتر، حضره 7000 شخص)، فقد نظمت معابر حدودية سرية وأماكن إقامة لمناضلي جبهة التحرير الوطني.

ثالثا: انتصار مرير

بدأت حرب استعمارية قاسية. قامت القوات الفرنسية التي أُرسلت بشكل جماعي إلى الجزائر بمطاردة مقاتلي المقاومة في جيش التحرير الوطني (3). وغالبًا ما كان يتم إعدام مقاتلي المقاومة الذين يُقبض عليهم وفي أيديهم أسلحتهم بدون محاكمة. وكثيرًا ما كان الأسرى الجزائريون يتعرضون للتعذيب. وتم تجميع القرويين بوحشية في معسكرات وقصف بعض القرى بالنابالم. في فرنسا، طاردت الشرطة على أساس العرق وغالباً ما كانت تعتقل العمال الجزائريين في صناعة السيارات بشكل تعسفي.

تولي شارل ديغول السلطة

في عام 1958، في أعقاب أزمة وزارية في باريس، خرج نشطاء اليمين المتطرف إلى شوارع الجزائر العاصمة، وهتفوا «لا حكومة، الجيش يستولي على السلطة» وغزوا المباني الرسمية. احتشد العديد من كبار الضباط للانقلاب. وفي 13 مايو، ناشد الجنرال ماسو الجنرال شارل ديغول أن يأتي إلى السلطة. وفي كورسيكا، احتشد الجيش للانقلاب. دعا رينيه كوتي، رئيس الجمهورية، ديغول إلى قبول رئاسة مجلس الوزراء. وبمجرد وصوله إلى السلطة، حصل ديغول على دستور جديد (4) جرت الموافقة عليه عن طريق الاستفتاء، والذي منحه سلطات واسعة للغاية: أصبح رئيسًا للقوات المسلحة، وترأس مجلس الوزراء وكان بإمكانه حل الجمعية الوطنية في أي وقت.

سرعان ما أدرك ديغول، الذي دفعه أنصار الجزائر الفرنسية إلى السلطة، أن الوضع الاستعماري القائم في الجزائر لم يكن قابلاً للاستمرار على المدى الطويل. وابتداءً من عام 1959 فصاعدًا، اتجه نحو قبول جزائر جزائرية، مع محاولة حماية المصالح الفرنسية قدر المستطاع، خاصة في الصحراء الكبرى.

دعم ثورة المستعمرات

في فرنسا، لقي كفاح الشعب الجزائري دعما محدودا: فقط المجموعة التروتسكية الصغيرة (5) والمناضلون الفوضويون والمثقفون اليساريون، في تحد للقمع، ساعدوا كوادر جبهة التحرير الوطني الذين طاردتهم الشرطة وعملوا ك «حاملي حقائب»(6). كان ميشيل بابلو، سكرتير الأممية الرابعة، يحلم بأن يرى النضال في الجزائر يسلك طريق الثورة الكوبية وتمكن من تهريب مصنع إلى المغرب لتصنيع الأسلحة لجبهة التحرير الوطني.

اتفاقيات إيفيان ومنظمة الجيش السري وعنف الشرطة

من 1960 إلى 1962، جرت مفاوضات بين جبهة التحرير الوطني والسلطات الفرنسية في إيفيان. وكرد فعل على هذه المفاوضات، أنشأ اليمين المتطرف منظمة الجيش السري OAS (5)، وهي منظمة إرهابية قامت بقتل قادة جبهة التحرير الوطني وأنصار ديغول (7). في 17 أكتوبر 1961، قتلت شرطة باريس أكثر من 200 متظاهر جزائري (8) كانوا يحتجون على حظر التجول الذي فرضه محافظ الشرطة موريس بابون. وفي فبراير 1962، في محطة مترو شارون، قتلت شرطة باريس تسعة من نشطاء منظمة الكونفدرالية العامة للشغل CGT الذين كانوا يتظاهرون ضد العنف الذي مارسته منظمة الجيش السري.

حدّدت اتفاقيات إيفيان التي وُقّعت في مارس 1962 شروط استقلال الجزائر (9). وغادر الجزائر عشية الاستقلال ما يقرب من مليون من «الأقدام السوداء» (أوروبيون استقروا بالجزائر) على عجل. استقلت الجزائر في 5 تموز/ يوليوز 1962. تصارع قادة جبهة التحرير الوطني وفرض العقيد بومدين بن بلة رئيساً للجمهورية. وفي 19 حزيران/ يونيو 1965، أطاح بومدين بن بلة في انقلاب عسكري. ومنذ ذلك الحين، عملت جبهة التحرير الوطني كواجهة للجيش الذي أصبح يمسك السلطة الحقيقية.

****

هوامش

1) كانت فرنسا آنذاك في ظل الجمهورية الرابعة.

2) أُرسل ما مجموعه 1,400,000 جندي فرنسي، بما في ذلك 1,100,000 مجند، إلى الجزائر للقتال.

3) جيش التحرير الوطني: الجناح المسلح لجبهة التحرير الوطني.

4) دستور الجمهورية الخامسة، الذي لا يزال ساري المفعول حتى التزمت الصحافة في ذلك الوقت الصمت بشأن المذبحة. ولم يتم الإعلان عن هذه الجريمة التي ارتكبتها الدولة حتى عام 1991.

5) في ذلك الوقت، كان الحزب الشيوعي الأممي، الفرع الفرنسي للأممية الرابعة، يضم بالكاد مائة عضو.

6) كانت هذه الحقائب، التي تم تهريبها عبر أوروبا، تحتوي على الأموال التي جمعتها جبهة التحرير الوطني في فرنسا لتمويل الماكينات.

7) في عام 1962، أطلق أحد أفراد منظمة الجيش السري النار من مدفع رشاش على سيارة ديغول.

8) التزمت الصحافة في ذلك الوقت الصمت بشأن المذبحة. ولم يُعلَن عن هذه الجريمة التي ارتكبتها الدولة حتى عام 1991.

9) في المجموع، أودت حرب الجزائر بحياة ما بين 350,000 إلى 400,000 جزائري و25,000 جندي فرنسي وعدة آلاف من المدنيين الأوروبيين.

التفكير الجنساني. البطريركية و/أو الرأسمالية: لنعيد فتح النقاش

جزء ثان

بقلم؛ سينزيا أروزا Cinzia Arruzza

التفكير الجنساني (2): نظام واحد أو نظامان أو ثلاثة؟

كتبت كريستين دلفي في العام 1970، مقالة قصيرة جدا بعنوان « العدو الرئيس L'ennemi principal»، نظّرت فيها لوجود نمط إنتاج أبوي وعلاقته وعدم تطابقه مع نمط الإنتاج الرأسمالي. عرّفت ربات البيوت كطبقة، بالمعنى الاقتصادي للمصطلح.

بعد تسع سنوات، نشرت هايدي هارتمان Heidi Hartmann مقالًة بعنوان «الزواج غير السعيد بين الماركسية والنسوية»، دعمت فيه أطروحة بأن النظام الأبوي والرأسمالية نظامان مستقلان ولكنهما متشابكان تاريخيًا. من وجهة نظرها، كانت قوانين التراكم الرأسمالي غير مراعية لجنس قوة العمل، وبينما كانت الرأسمالية بحاجة إلى خلق علاقات هرمية في تقسيم العمل، كانت العنصرية والأبوية هي التي تحدد من يجب أن يشغل المناصب الهرمية وبأي طريقة.

عُرفت هذه الفرضية باسم «نظرية النظم المزدوجة». اقترحت سيلفيا والبي Sylvia Walby في العام 1990، في كتابها « Theorizing Patriarchy » إعادة صياغة نظرية النظامين هذه بإضافة نظام ثالث، وهو النظام العنصري واقترحت اعتبار النظام الأبوي نظامًا متغيرًا للعلاقات الاجتماعية مكونًا من ست هياكل: نمط الإنتاج الأبوي والعلاقات الأبوية بين العمل المأجور والأجر والعلاقات الأبوية في الدولة والعنف الذكوري والعلاقات الأبوية في الجنسانية والعلاقات الأبوية في المؤسسات الثقافية. هذه الهياكل الستة تكّمل بعضها بعضًا بينما تبقى مستقلة بذاتها؛ بالإضافة إلى ذلك، قد تكون عامة أو خاصة. ومؤخرًا، اقترحت دانييل كيرغوا Danièle Kergoat نظرية عن جوهر العلاقات الأبوية والطبقية والعرقية: إنها ثلاثة أنظمة من العلاقات القائمة على الاستغلال والهيمنة تتقاطع وتتشارك في الجوهر نفسه (الاستغلال والهيمنة)، ولكنها في الوقت نفسه متمايزة مثل الأجزاء الثلاثة للثالوث المسيحي.

لا يوجد تعريف قاطع

هذا المسح الموجز للمؤلفين والمقالات ما هو إلا مثال واحد فقط على الطرق المختلفة التي جرى من خلالها التنظير للتقاطع بين النظام الأبوي والنظام الرأسمالي، وما يميز أحدهما عن الآخر. هناك أمثلة أخرى، ولكنني مضطرة إلى الاقتصار على حصر هذه الأمثلة، وهي أيضًا الأوضح وأكثرها منهجية وتعقيدًا. كما سبق أن أتيحت لي الفرصة للإشارة إلى أن الصعوبة في هذا النقاش تتعلق بتعريف النظام الأبوي. لا يوجد تعريف قاطع، بل هناك مجموعة من المقترحات، بعضها متوافق مع بعضها البعض وبعضها الآخر متناقض. بما أنني لا أستطيع تحليلها جميعًا، أقترح في الوقت الحالي العمل على مفهوم النظام الأبوي الذي يُفهم على أنه نظام علاقات، مادية وثقافية على حد سواء، من الهيمنة والاستغلال للمرأة من قبل الرجل. إنه نظام له منطقه الخاص، لكنه نظام قابل للتغيير التاريخي، مرتبط باستمرار بالرأسمالية.

قبل تحليل المشاكل التي تثيرها هذه المقاربة النظرية، علينا أن نعرّف الاستغلال ونضع بعض الفروق. من وجهة نظر العلاقات الطبقية، يُعرّف الاستغلال بأنه عملية أو آلية مصادرة الفائض الذي تنتجه طبقة عاملة لصالح طبقة عاملة أخرى. وهذا يمكن أن يحدث إما من خلال آليات تلقائية مثل الأجور، أو من خلال المصادرة العنيفة لمنتوج عمل الآخرين - كما كان الحال مع السخرة التي أجبر عليها الأقنان من قبل أسيادهم الإقطاعيين الذين فرضوها بالسلطة ووسائل الإكراه العنيفة. إن الاستغلال الرأسمالي، بالمعنى الماركسي للمصطلح، هو شكل محدد من أشكال الاستغلال الذي يتمثل في ابتزاز فائض القيمة التي ينتجها العامل لصالح الرأسمالي. بصفة عامة، لكي نتمكن من الحديث عن الاستغلال الرأسمالي يجب أن نكون في مجال إنتاج السلع، والعمل المجرد، ووقت العمل الضروري اجتماعياً، والقيمة وشكل الأجر.

من الواضح أنني أترك جانبًا هنا فرضيات أخرى، مثل الفرضية القائمة على الدمج (الدمج يعني علاقة تراتبية بين المفاهيم، في منطق الوصف. هذا المفهوم قريب من العلاقة «المتضمنة ب» في المنطق الكلاسيكي. ملاحظة المترجم) للمجتمع ككل، والتي دافع عنها التقليد العمالي وما بعد العمالي. يتطلب الأمر مقالاً آخر من أجل معالجة هذا الموضوع وعواقب مراعاة العلاقات بين الجنسين. باختصار: بالنسبة لماركس، فإن ابتزاز فائض القيمة هو سر رأس المال، بمعنى أنه أصل الثروة الاجتماعية المنتجة وآليات توزيعها.

إن الاستغلال بمعنى ابتزاز فائض القيمة ليس الشكل الوحيد للاستغلال الموجود داخل المجتمع الرأسمالي: ببساطة، يمكننا القول أن الموظف في قطاع غير منتج (من حيث القيمة) هو أيضا مستغَل ضمن معنى ابتزاز فائض القيمة. وقد يكون أجر ومعيشة وظروف عمل بائع/ة المتجر أسوأ من ظروف عمل عامل المصنع. علاوة على ذلك، وبعيداً عن مراوغات ونقاشات الماضي الاقتصادية، من المهم أن نحدد أنه من وجهة نظر عمليات التخصيص السياسي، فإن التمييز بين العمال المنتجين وغير المنتجين (بمعنى إنتاج القيمة أو فائض القيمة) غير ذي فائدة. وإذا كان هناك أي شيء، فإن آليات وأشكال تنظيم وتقسيم عملية العمل أكثر أهمية.

لنعد الآن إلى نظرية النظامين ومشكلة النظام الأبوي.

المشكلة الأولى

إذا عرّفنا النظام الأبوي على أنه نظام استغلال، يترتب على ذلك أن هناك طبقة مستغِلة وطبقة مستغَلة، أو بعبارة أدق طبقة مُصَادِرة وطبقة مُصَادَرة. من إذن يشكل هاتين الطبقتين؟ قد تكون الإجابات: كل النساء وكل الرجال، أو بعض النساء وبعض الرجال فقط (مثلا، في الحالة التي ذكرتها كريستين دلفي، ربات البيوت والأفراد الذكور البالغين من عائلاتهن). إذا كنا نتحدث عن النظام الأبوي كنظام للاستغلال في المجال «العام»، فيمكننا أن نطرح فرضية أن المستغِل أو المُصَادِر هو الدولة. لقد طبقت «النسويات العمالية» مفهوم الاستغلال الرأسمالي للعمل المنزلي، لكن لا يمكن أخذ موقفهن في سياق هذا المقال لأنه، وفقًا لهن، المصادرة الحقيقية للعمل المنزلي هي رأس المال، ما يعني في الواقع أن النظام الأبوي ليس نظامًا مستقلًا للاستغلال.

لكن في حالة أعمال كريسين دلفي، فإن الفرضية القائلة بأن ربات البيوت يشكلن طبقة وأقربائهن الذكور (خاصة الأزواج) هم الطبقة المستغِلة لا يتم التعبير عنها بشكل كامل فحسب، بل يجري أخذها إلى أقصى نتائجها. فمن الناحية المنطقية، يعني ذلك أن ربة منزل العامل المهاجر تنتمي إلى نفس الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها زوجة برلسكوني Berlusconi السابقة، فيرونيكا لاريو Veronica Lario : فكلاهما أنتجت قيم الاستعمال (في حالة واحدة، عمل الرعاية الخالص والبسيط، وفي الحالة الأخرى عمل «لتمثيل» وضع اجتماعي معين، من خلال تنظيم حفلات الاستقبال مثلا) وفعلت ذلك في علاقة استغلال خادم، أي من خلال تقديم عملها مقابل إعالة الزوج لها ماليًا.

[يتبع]

ظهر العدد الأول من جريدة المناضل-ة، قبل عشرين سنة، في أكتوبر 2004. وبصفحته الأخيرة نعي للرفيق ليفيو مايتان المتوفي أسبوعين قبل صدور الجريدة. وها نحن نحيي الذكرى العشرين لرحيله الجسدي، مستلهمين عطاءه نموذجا للمكافح الثوري المكرس حياته، بتواضع، لقضية تحرر البروليتاريا وعامة المقهورين/ات الذاتي. سبق أن ترجمت المناضل-ة دراسة الرفيق مايتان عن ماركسية غرامشي الثورية، وستواصل مد قراء اللغة العربية بكتابات من رصيد رفيقنا مايتان الخصب الثري. نبدأ بهذا التعريف بمايتان بقلمي رفيقيه أنزو ترافيرسو ودانيال بنسعيد

ليفيو مايتان، عملاق الماركسية الإيطالية المنسي

بقلم، إنزو ترافيرسو

ينتمي ليفيو مايتان (1923-2004) إلى عالم مفتقد، عالم الثوريين المحترفين الذين طبعت نضالاتهم وتضحياتهم تاريـخَ القرن العشرين بعمق. يشيد المؤرخ إنزو ترافيرسو بواحد من أكثر مناضلي-مثقفي اليسار الإيطالي إبداعا.

***

يصادف هذا العام [*] الذكرى المئوية لميلاد الماركسي الإيطالي ليفيو مايتان. الشخصية البارزة في اليسار الراديكالي الذي توفي في العام 2004. يكاد مايتان يكون غير معروف لدى الجيل الأخير من المناضلين/ات السياسيين/ات. كان مساره الفكري والسياسي جزءًا من تاريـخ حقبة من النار والدم انتهت في سنوات 1990، بين نهاية الحرب الباردة وهجمات 11 سبتمبر 2001.

على مدى خمسين عامًا، بين أربعينيات وتسعينيات القرن العشرين، كان مايتان أحد الشخصيات البارزة في الأممية الرابعة إلى جانب بيار فرانك (1905-1984) وإرنست ماندل (1923-1995). كان استراتيجيًا ومنظمًا لا يكل، وكان له تأثير كبير على العديد من قرارات الأممية الرابعة الحاسمة، حتى وإن كان أقل تألقًا وبريقًا من بعض قادتها الآخرين، ولم يظهر إلا لفترة وجيزة كشخصية في *Redemption* رواية طارق علي الساخرة عن الأممية الرابعة (1990)

كان ليفيو مايتان، في بلده إيطاليا، شخصية عامة لليسار الراديكالي. وقد ناقشت ندوة نُظمت مؤخرًا في مكتبة روما الوطنية إرثه بمشاركة العديد من ممثلي اليسار الإيطالي البارزين، من فاوستو برتينوتي (-1940) إلى لوسيانا كاستيلينا (-1929).

بعد مُضي مائة عام على ميلاد ليفيو مايتان، وما يقرب من عشرين عامًا على وفاته، يستحق إرثه التأمل بنظرة استرجاعية. ويبدو لي، منظورا إليه من هذا الأفق الواسع، بعيدا كل البعد عن عصرنا الحالي. إنه ينتمي إلى عالم لم يعد قائما، وربما هذا سبب أهميته بالنسبة لوعينا التاريخي.

ثوريون محترفون

لقد جسّد ليفيو مايتان شخصية نبيلة، بطولية وتراجيدية في آنٍ معًا، طبعت بعمق تاريـخ القرن العشرين: الثوري المحترف. يجدر بنا أن نتوقف عند تعريف هذا التعبير. لم يختفِ الثوريون، لا يزالون موجودين حتى اليوم، وربما بعدد أكثر مما نعتقد. ولكن إذا شهد فعلا القرن الحادي والعشرون ثورات، فإن شخصية الثوري المحترف تنتمي إلى الماضي.

فباستثناء بعض حركات التحرر الوطني في الجنوب، ينتمي الثوريون المحترفون إلى حقبة كانت فيها قسمة العمل والأحزاب السياسية والمجال العام مهيكلة بنحو مغاير.

وبوجه خاص، كانوا ينتمون إلى عصر كانت الثورة فيه أفقًا للتوقع، أو على حد تعبير إرنست بلوخ (1885-1977)، يوتوبيا ملموسة، ضرورية وممكنة، تغلغلت في الكون الذهني لملايين البشر.

ليفيو مايتان (1923-2004)

كان الثوريون المحترفون رجالًا ونساءً لم تكن الثورة بالنسبة لهم مجرد مشروع يتبنونه أو يناضلون من أجله، بل كانت أسلوب حياة، خيارًا يوَجِّه ويشكل وجودهم بأكمله. كان هذا الاختيار يستلزم دوافع سياسية وثقافية وأيديولوجية عميقة، يمكن التشكيك فيها أو إعادة النظر فيها أو تصحيحها، ولكنها كانت تشكل نقطة الانطلاق لتجربة الواقع.

يمكن القول إن هؤلاء الثوريين قد تجاوزوا ثنائية ماكس فيبر (1864-1920) بين السياسة كميل/موهبة والسياسة كمهنة. ولكن ينبغي أن نضيف أن السياسة عند الثوريين المحترفين قد تكون كل شيء ما عدا فرصة لصنع " نجاح

التتمة في الصفحة 10

ليفيو مايتان، عملاق الماركسية الإيطالية المنسي

تتمة ص 09

بقلم، إنزو ترافيرسو

مهني". إنها بالأحرى خيار يستلزم التخلي التام عن أي مهنة جيدة الأجر ومحترمة ومرموقة. كان خيارًا يجعل المرء جزءًا من نوع من المجتمع المضاد.

أن يكون الشخص ثوريًا محترفًا كان يعني قبول العيش بتواضع شديد، وغالبًا في ظروف مادية هشة. وعندما لم تكن الموارد المالية لحركتهم تتيح الحصول على رواتب ضئيلة، كان بإمكان هؤلاء الرجال والنساء أن يكتبوا للصحف والمجلات، أو يترجموا وينشروا كتبا، أو أن يقدموا أحيانًا ندوات في الجامعات، كما فعل ليفيو مايتان أيضًا. ولكن هذه لم تكن اختيارات مهنية بل كانت وسائل تتيح القيام بنشاطهم الرئيسي، نشاط الإعداد للثورة.

خلق اختيار نمط الحياة هذا شخصيات في موقع ما بين البوهيميين والرهبان، موزعة بين الحرية الكاملة والانضباط الذاتي الأشد صرامة، بين رفض كل الأعراف وبين ضرب من الزهد. وصف ماكس فيبر أخلاقيات العمل البروتستانتية بأنها شكل من أشكال الزهد "الداخلي". أعتقد أن أخلاقيات مماثلة كانت موجودة لدى الثوريين المحترفين. وكتبت حنة أرندت (1906-1975) في كتابها "التقليد الخفي" (1943): "كان المتمردون 'منبوذين' بوعي منهم، ليس لأنهم كانوا بائسين (رغم أنهم لم يكن لديهم إرث يدافعون عنه)، ولكن لأنهم يتحملون بوعي وضعهم الهامشي.

أسلوب حياة

كانت إحدى فضائل ليفيو مايتان العظيمة أنه تجنب مخاطر العصبوية والدوغمائية التي يُعَرِّضُ هكذا وضعٌ هامشيٌ لها حتمًا هؤلاء الثوريين المحترفين. كان مختلفا تماما، بثقافته ومزاجه، عن القادة الكاريزميين للزمر العصبوية الصغيرة، هذه الآفة المستشرية في تاريخ الحركات الثورية، لاسيما الحركة التروتسكية. كان عيبه بالأحرى فرط تواضع حَدَّ من طموحاته الشخصية.

جلي أن خيار الحياة كان له أساس أخلاقي متين. خيار الكفاح ضد الاضطهاد والظلم، والاقتناع بمقدرة المقهورين على تغيير العالم، والرهان على مقدرة البشر على تحرير أنفسهم. ولأن الثورة كانت أفقا عالميا، فقد وجهت هؤلاء الرجال والنساء نحو الكوزموبوليتية.

يجسد ليفيو مايتان هذا التقليد. وكرّس الكثير من حياته، بصفته قائدًا للأممية الرابعة، للسفر من بلد إلى بلد، وحضور مؤتمرات علنية واجتماعات سرية، والتحدث إلى قادة الأحزاب والحركات والنقابات والجماعات في أربع قارات. و كتُبُه شهادة بليغة على هذا النشاط.

إن الجمع بين هذه السمات - رفض امتهان عمل وقبول هشاشة دائمة، مع اقتناعات راسخة، وحافز أخلاقي قوي وحركية شديدة - يشير إلى أن حياة الثوري المحترف كانت أيضًا حياة تضحيات هي الوجه الآخر لرفض الامتثالية. وبوجه خاص، التخلي عن حياة عادية. في كثير من الحالات، لم تفلت حياة الثوريين المحترفين من تراتب الجنسين في المجتمع البطريركي. كان عدد منهم معتمدا على شريكته من النساء اللاتي كنّ يربين أطفالا أو لديهن عمل مهني قار.

لم يحدثني ليفيو مايتان قط عن حياته الخاصة، إذ كان خجولًا للغاية بشأنها. فسيرته الذاتية " *La stradapercorsa* " (الطريق المسلوك، 2002)، سيرة سياسية حصريًا ولا تكاد تذكر علاقاته الغرامية أو شريكاته أو أطفاله الذين يبدو أنهم عاتبوه على ذلك. وهذه أيضًا إحدى عواقب اختيار الثورة أسلوبَ حياة.

منشورات في الأطراف

كان لهذا الخيار الوجودي انعكاساتٌ حتمية على طموحاته الفكرية. فقد ترك ليفيو مايتان جملةً وفيرة من الأعمال الغنية بتنوع المواضيع المتناولة وبأصالة تحليلاته وعمقها. لكن هذه التحليلات كانت محصورة دائمًا تقريبًا في صحف الأممية الرابعة ومجلات، أو في دور النشر التي ظهرت على أطرافها.

أما في إيطاليا، كان الجمهور يعرفه بشكل أساسي مترجما لكتابات ليون تروتسكي ومُثقِّفا بها. كان لديه تكوين فكري كلاسيكي وثقافة ثرية، لكنه كان يكتب أساساً للمشاركة في نقاشات استراتيجية ولإطلاق جدل، ساعياً إلى توجيه منظمة أو إلى تعميقٍ نظري لمشكلات ملائمة سياسيا. لا أعتقد أنّه سعى قط إلى كتابة نص لإرضاء رغبة فكرية شخصية أو حميمة.

لم يسعَ قط، وهو الرجل الحزبي، إلى كتابة أعمال نظرية طموحة مثل أعمال رفاقه المقربين مثل إرنست ماندل أو دانيال بنسعيد.

تؤسفني شخصيًا هذه التضحية الطوعية التي قدمها ليفيو مايتان. إنها ثمرة تواضع كبير ولكن أيضًا، على الأرجح، ثمرة قصر نظر سياسي ما.

كان لتاريخ التروتسكية في إيطاليا أن يكون مختلفاً لو أنها وجدت انغراسا تاريخيا أكثر صلابة، وتعريفاً سياسياً أشد قوة، وبلورة نظرية أمتن. لم يكن لها أبدًا ذلك التألق النظري الذي حظي به تيار الأوبراييزم *opéraïsme* الذي وضع أسسها أولًا مجلة كوادرني روسي (1961-1966) وكتاب ماريو ترونتي "عمال ورأس مال"، ثم العمل اللاحق لتوني نيغري.

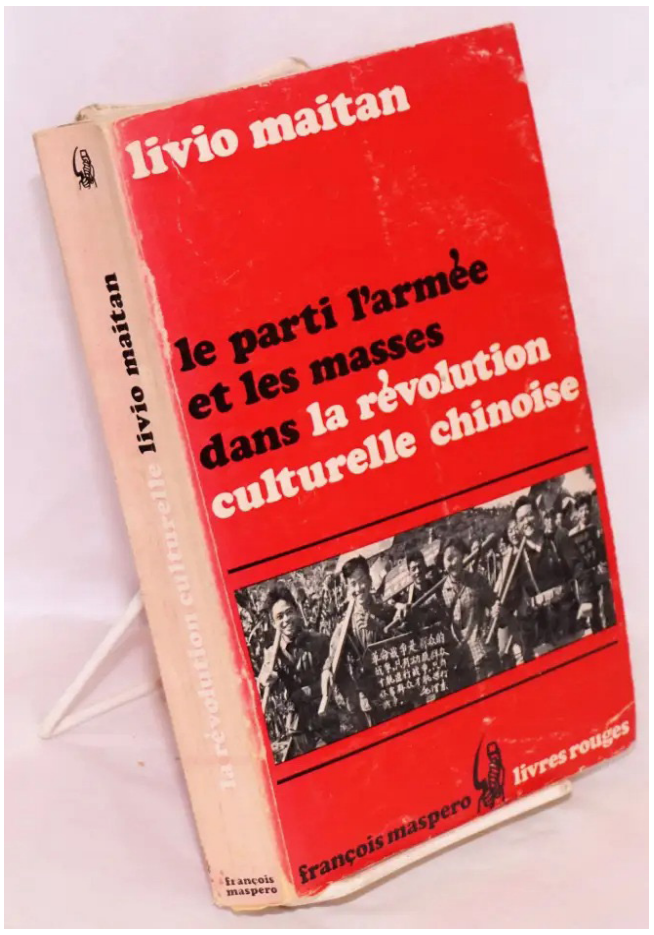

كان ليفيو مايتان الشخص الوحيد القادر على إنجاز هكذا مهمة، لكنه اعتبر ترجمة أعمال تروتسكي ونشرها أولوية.

قرر، في العقود اللاحقة أن يعهد بمداخلاته المدققة حول أزمة الماركسية، أو أنطونيو غرامشي، أو تاريخ الحزب الشيوعي الإيطالي، إلى دور نشر صغيرة لم تصل إلى جمهور أوسع. وأخشى أن يكون ذلك نتيجة اختيار وليس ظروف موضوعية.

كان هذا الاختيار راسخا في أسلوب حياة. كان ليفيو مايتان يكتب لمنظمة، وكان قراؤه وقارءاته من المناضلين/ات. بهذا النحو تصرف الثوريون المحترفون دائمًا، من روزا لوكسمبورغ إلى فلاديمير لينين وليون تروتسكي، وقد سار على نهجهم.

أما ماريو ترونتي (1931 - 2023) وتوني نيغري (1933 -) [توفي نيغري لاحقا لهذا النص في ديسمبر2023] فقد كانا أستاذين جامعيين، وكذلك إرنست ماندل ودانييل بنسعيد. ولم يمنعهما اشتراكهما في تجارب ونقاشات وخيارات مع شخصيات مثل ليفيو مايتان، مع مشاركتها في قيادة الحركة نفسها، من الانتماء إلى عالم اجتماعي آخر مكّنهم من أن يكونوا، في ذات الآن، مثقفين عامين وقادة سياسيين. وربما كان هذا ما افتقرت إليه التروتسكية الإيطالية في الستينيات، لما كان لها أوسع تأثير.

التتمة في الصفحة 11

ليفيو مايتان، عملاق الماركسية الإيطالية المنسي

تتمة ص 10

بقلم، إنزو ترافيرسو

بين التاريخ والسياسة

دعوني أنتقل الآن من حياة ليفيو مايتان إلى أعماله. إذا كان التاريخ قد أثبت أنه على صواب، فليست تلك حال السياسة، على حد تعبير الناشطة النسوية الإيطالية ليديا سيريلو. وكما أشار رينهارت كوسيليك، ليس المنتصرون أفضل مفسري التاريخ. فالمساهمة الأعمق في معرفتنا بالماضي تأتي من المهزومين، الذين لا تكون نظرتهم تبريرية بل نقدية.

دافع ليفيو مايتان عن قضايا عادلة كان مصيرها الهزيمة دائمًا تقريبًا. لقد أجاد الاختيار في عشرينات عمره بالمشاركة في مقاومة الفاشية، ثم بالانضمام إلى الأممية الرابعة، رافضًا ابتزاز الحرب الباردة التي قسمت العالم إلى كتلتين متعارضتين. كان محقًا في رفض الاختيار بين الإمبريالية الأمريكية والستالينية.

لم يكن اختيار المرء أن يصير تروتسكيا أمرا طبيعيا ولا بديهيا في إيطاليا نهاية الأربعينيات. أن يكون المرء شيوعيًا هرطوقيًا معاديًا للستالينية يعني أن يحكم على نفسه بالعزلة، وقلة نادرة من الناس اختارت هذا الطريق. ولكن هذا الاختيار أنقذ شرف اليسار.

ترجم مايتان كتاب تروتسكي "الثورة المغدورة" (1936) في العام 1956، وهو عام الغزو السوفيتي للمجر. وبعد سنوات قليلة، نشر مجلدًا عن إرث تروتسكي بالاشتراك مع أينودي، ثم ترجم نصوص المنشقين اليساريين البولنديين ياتسيك كورون وكارول مودزيلوفسكي.

وكان في إيطاليا من القلة التي أدانت الستالينية دون سقوط في معاداة الشيوعية. وقد اتبع العديد من الاشتراكيين الذين عرفهم في فترة ما بعد الحرب هذا المسار ، كما فعل مثقفون مثل نيكولا كياروموني وإغنازيو سيلوني، الذين انحازوا في نهاية المطاف إلى المؤتمر من أجل الحرية الثقافية [**].

وكان اختياره مساندة الثورات المناهضة للاستعمار فيما كان يسمى آنذاك «العالم الثالث» صائبًا أيضًا. في حالة ليفيو مايتان، كان هذا الدعم متحمسًا وسخيًا وملموسًا، وكان نابعًا بشكل طبيعي من الكوزموبوليتية الثورية المذكورة أعلاه. لقد كان رحالةَ الثورة العالمية، من تشيلي إلى الأرجنتين، ومن بوليفيا إلى المكسيك، ومن الجزائر إلى إيران.

وتُوضح كتاباته عن هذه الحركات الثورية بجلاء هذا الالتزام. وقد أثمرت هذه التجارب صداقات كثيرة وصراعات مريرة أحيانًا. وقد مد هذه الثورات بأفكار وتجارب والدعم المادي الذي كان بوسع الأممية الرابعة.

الدخولية من نوع خاص

مسألة ما يُعرف بالدخولية في الأحزاب الشيوعية أكثر تعقيدًا. إنها استراتيجية كان ليفيو مايتان، منذ العام 1952، أحد ملهميها الرئيسيين. ليست الدخولية، في تصوره، عملية تآمرية تروم اختراق الأجهزة أو الإعداد الخفي لانشقاقات، وفقًا لرؤية ميكافيلية للسياسة غريبة عنه تمامًا. فالإستراتيجية التي يفضل، والمعروفة باسم "الدخولية من نوع خاص"، تقوم على الملاحظة الموضوعية لقوة الشيوعية.

والحالة الإيطالية دليل صارخ على ذلك. فقد كان الحزب الشيوعي الإيطالي يضم، في خمسينيات القرن الماضي، أكثر من 2 مليون عضو، مع انغراس اجتماعي مذهل وهالة استثنائية نابعة من المقاومة ضد الفاشية . وقد منحت هذه القوة كرامة وتمثيلا سياسيا لملايين الشغيلة، وأدت وظيفة لا غنى عنها في الدفاع عن مصالحهم الاجتماعية، وفي حالات كثيرة، وظيفة تربوية لتعليمهم وتطورهم الثقافي.

كان الحزب الشيوعي الايطالي حزبًا مفعما بالتناقضات، عموديًا واستبداديًا، مع فجوة مخيفة بين قادته وقواعده التي غالبًا ما كانت بالكاد تعرف القراءة والكتابة. كان حزبًا ستالينيًا تربطه صلات عضوية بموسكو، ولكنه ساعد في بناء جمهورية ديمقراطية في إيطاليا. كان الانضمام إلى هذا الحزب لإسماع صوت معارض خيارًا صائبًا مدفوعًا برفض العصبوية.

لكن إيطاليا ما بعد الحرب كانت تتغير بوتيرة مدوخة. كان تكوينها الاجتماعي يتغير، والطبقة العاملة تتغير من الداخل، وجماهير ضخمة تنتقل من الريف إلى المدن ومن الجنوب إلى الشمال. وظهرت، في الآن ذاته ، الجامعة الجماهيرية ومعها جيل متمرد جديد.

كانت التروتسكية الإيطالية جعلت نفسها تعبيرا عن هذا التغيير العميق. يكفي التفكير في التجربة الوجيزة ولكن الهامة لأسبوعية مثل "لا سينيسترا" *La Sinistra* أو إنشاء دار نشر مثل "سامونا إي سافيلي" *Samonà e Savelli*, التي عملت مدة عشرين عامًا كمعادل إيطالي لدار النشر الفرنسية "ماسبيرو" Maspero أو دار النشر البريطانية "فيرسو" Verso.

ومن المفارقات أن ليفيو مايتان ورفاقه لم يفهموا كل الآثار المترتبة.

يشير مايتان، في سيرته الذاتية، الى التأخير بالغ الضرر الذي قرر به تياره وضع حد لممارسته الدخولية، بين نهاية 1968 وبداية 1969، مع عزوه هذا "الارتكاس المحافظ غير الواعي" إلى اعتبارات تكتيكية بحتة. في الواقع، أعتقدُ أنه لم يدرك البعد السياسي للتغيرات العميقة الجارية في إيطاليا. قادته ثقافته إلى النظر إلى الحركة العمالية عبر الموشور الحصري للحزب الشيوعي الإيطالي والنقابات، ولكن هذا الفهم للواقع قد عفا عليه الزمن.

عام 68 الزاحف

ظهرت طبقة عاملة جديدة لم تكن تريد «انعتاق العمل» (وفقًا للرؤية الاشتراكية الديمقراطية القديمة)، بل كانت تمارس «رفض العمل» (rifiutododellavoro). ظهر طلاب لم يعودوا يناضلون من أجل الحق في الدراسة (الذي تم الظفر به الآن إلى حد كبير) بل من أجل نقد جذري لـ «الجامعة البرجوازية» ولمجتمع السوق. جيل جديد يخرج إلى الشوارع ويريد أن يكون فاعل التغيير وذاته.

لم يكن الحزب الشيوعي الايطالي، الذي لطالما نظر بريبة إلى كل ما يفلت من سيطرته، يستطيع أن يوجه هذا التمرد. كان تيار الأوبيرايزم، بنظريته عن "العامل الجماهيري" و"التكوين الطبقي"، يفهم بنحو أفضل ما كان يجري، وربما كان هذا أحد الأسباب التي جعلته مهيمنا ثقافيًا في اليسار الراديكالي خلال "68 المديد" في إيطاليا.

بالطبع، كان العديد من الانتقادات التي وجهتها باندييرا روسا *Bandiera Rossa* ، الأسبوعية التروتسكية الإيطالية، إلى جماعات اليسار الجديد مثل لوتا كونتينوا Lotta Continua وبوتيري أوبيرايو PotereOperaio، وجيهة. لكن، عندما تعلق الأمر بتشخيص الميول الكامنة في تلك الحقبة، كان تيار الأوبيرايزم أنفذَ بصيرةً. انتقد ليفيو مايتان "التشوهات النظرية" لهذا التيار دون كشف مقدماته التاريخية.

وبهذا المعنى، أثبتت سياسات عام 1968 خطأه. فقد كان يعتقد أن الحزب الشيوعي الايطالي سيوجه موجة جديدة من التجذر السياسي الطلابي والنسوي والعمالي. وعندما أدرك أن هذا التجذر قد حدث خارج الأحزاب اليسارية التقليدية، كان قد فات الأوان. في أوائل الستينيات، كان التروتسكيون يقودون معظم اتحادات الشباب في الحزب الشيوعي. وبحلول عام 1968، كانت نسبة كبيرة جدًا من أعضائها وقادتها قد غادرت الحزب وانضمت إلى قوى اليسار الراديكالي الناشئ.

لم تتمكن التروتسكية الإيطالية قط من إقامة حوار فعال مع تيار الأوبراييزم الذي شكل عمودا فقريا فكريا لليسار الجديد في إيطاليا. في عام 1964، جمعت مائدة مستديرة بين باندييرا روسا وكواديرني روسي مفكرين مثل فيتوريو ريزر (1939 Vittorio Rieser-2014)

التتمة في الصفحة 12

ليفيو مايتان، عملاق الماركسية الإيطالية المنسي

تتمة ص 11

بقلم، إنزو ترافيرسو

ورانييرو بانزيري1921) RanieroPanzieri-1964) وريـنزو جامبينو Renzo Gambino 1922)-1972)، ولكن لم تتم متابعة ذلك. لقد كانت فرصة مضيعة، إذ كان من شأن تلك المواجهة ان تكون مثمرة لكلا التيارين، بل ربما كانت ستؤدي إلى نتيجة مختلفة لجهود اليسار الجديد في العقد اللاحق.

إبان السبعينيات، وبعد أن أدرك ليفيو-مايتان أن موسم الدخولية قد انتهى، اعتقد أن دور التروتسكيين كان يتمثل في تقديم برنامج لتوحيد أقصى اليسار. لكنهم فعلوا ذلك باقتراح نموذج حزب لينيني، أي بالضبط ما كان اليسار الجديد يحاول تجاوزه ببراغماتية وارتباك. أثبتت السياسة خطأه مرة أخرى.

أيام حرب الغوار (حزب العصابات)

هناك تناقض صارخ بين «الارتكاس المحافظ غير الواعي» الذي منعه من استيعاب التحولات الجارية في إيطاليا وبين الهروب إلى أمام - لا أعرف كيف يمكنني تعريفه بطريقة أخرى - الذي قاده في الوقت نفسه إلى التنظير للخيار الاستراتيجي لحرب الغوار في أمريكا اللاتينية. كان ليفيو مايتان أحد الملهمين الرئيسيين لهذه الاستراتيجية، وكان مسؤولاً عن صياغة مقررات مؤتمر الأممية الرابعة التاسع في عام 1969، والتي أعاد المؤتمر التالي في عام 1974 تأكيد جوهرها.

في إيطاليا، انتقد مايتان إرهاب منظمة الألوية الحمراء الذي يشل الحركات الجماهيرية، ويدفع الحكومة نحو «حالة استثناء» قمعية. أما في الأرجنتين، حيث لم يكن بالإمكان تكرار التجربة الكوبية، فقد دعم مقاتلي غوار الجيش الثوري الشعبي، الجناح العسكري لفرع للأممية الرابعة في الأرجنتين. حتى أن الحكومة الأرجنتينية طلبت منه التوسط للإفراج عن أحد أطر شركة سيارات فيات الذي اختطفه كوماندو من الجيش الثوري الشعبي.

أسفر انعطاف حرب الغوار عن نتائج كارثية، وكلفة عالية جدًا في الأرواح البشرية. عرف ليفيو مايتان العديد من هولاء القتلى وأشاد بهم في سيرته الذاتية، لكنه لم يناقش جديا نتائج تلك الاستراتيجية. واكتفى في كتاب تاريخه للأممية الرابعة بسرد رصين، مطبوع أحيانًا بنكهة تبريرية لا تنفذ إلى عمق الموضوع. وفي مقدمته للكتاب، يصفه دانيال بنسعيد بتساهل بأنه "ناقص وجزئي".

تشارك ليفيو مايتان مع جيل من ثوريي أمريكا اللاتينية وهم أن تكون حرب الغوار الطريق إلى الثورة في القارة بأكملها. لم يتشارك هذا الوهم من خارج فحسب، بل كان أحد المسؤولين عنه كمنظر واستراتيجي.

كان نافذ البصيرة أكثر عندما تعلق الأمر بتفسير الثورة الثقافية الصينية. فهو لا يرى في هذه الفترة المضطربة انفجارًا تحرريًا، بل أزمة نظام مطبوعة بمواجهة عنيفة بين تكتلين من البيروقراطية الشيوعية، وهو صراع نجح ماو في تجاوزه بتعبئة قاعدة الحزب. تحليلاته جيدة، ويظل الكتاب الذي خصصه للثورة الثقافية من أهم أعماله، حتى وان كانت تحذيراته من تأثير الماوية محدودة التأثير في اليسار الراديكالي.

طريق المقاومة

حتى في نهاية حياته، أثبت التاريـخ أن ليفيو مايتان كان على حق، و سياسته على خطأ، عندما شارك بسخاء وحماس في تجربة "ريفوندازيوني كومونيستا" (حزب إعادة البناء الشيوعية). فبعد سقوط حائط برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي، لم يستسلم لانتصار الرأسمالية في نسختها الأكثر فظاظة ظاهريًا، أي النيوليبرالية، بل شرع على الفور، وبثبات رزين، في طريق المقاومة.

لم يكن يشاطر إرنست ماندل وهمه بأن ألمانيا في نهاية الثمانينيات قد أصبحت مرة أخرى نواة الثورة العالمية، وحلقة وصل بين الثورة المناهضة للرأسمالية في الغرب والثورة المناهضة للبيروقراطية في عالم "الاشتراكية القائمة بالفعل". أتذكر محادثة في عام 1991 قال لي حينها إننا عدنا قرنين من الزمان إلى الوراء، ويجب أن نبدأ من صفر، كما في أصول الحركة العمالية. لكن هذا المنظور لم يثبط عزيمته.

لقد أثبتت السياسة خطأه، ليس لأنه كان مخطئًا في المشاركة في بناء حزب اعادة البناء الشيوعية، بل لأنه لم يفهم أن هذا الحزب كان يستجيب لمجيء قرن جديد وهزيمة تاريخية بأدوات الماضي وهياكله وأفكاره. وقد جرت محاولة توليف الحركات المناهضة للعولمة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مع الحزب الجديد، لكنها فشلت.

لقد جسّد ليفيو ميتان الثورة كما جرى تصورها وعيشها في القرن العشرين، وهي حقبة بطولية ومأساوية منتفية. يستحق إرثه أن نتذكره ونفكر فيه بشكل نقدي، لكن اليسار الراديكالي في قرننا هذا سيتبع مسارات أخرى.

=====

[*] كتب هذا النص عام 2023

[**]: المؤتمر من أجل حرية الثقافة، تأسس عام 1950 ومقره بباريس، جمعية ثقافية مناهضة للشيوعية تمولها وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA

=====

إينزو ترافيرسو مؤرخ وأستاذ في جامعة كورنيل في الولايات المتحدة. ألّف العديد من الكتب منها :

Les marxistes et la question juive*

La violence nazie (La Fabrique,* (2002

Mélancolie de gauche (La Dé- , * ,(couverte, 2016

Les Nouveaux visages du fascisme (Textuel, 2016 –

Révolution : Une histoire intellectuelle

ترجم من كتبه الى العربية: نهاية الحداثة اليهودية، تاريـخ انعطاف محافظ، ترجمة محمد الجرطي، دار صفحات للراسات والنشر والتوزيـع، 2020

ليفيو مايتان: حياة من الالتزام الثوري - تاريخ بلا تجاعيد

بقلم، دانيال بن سعيد، باريس 2006

مقدمة دانيال بنسعيد لكتاب ليفيو مايتان «من أجل تاريخ للأممية الرابعة، مسار شيوعي نقدي»

تمثل مساهمة ليفيو مايتان في تاريخ الأممية الرابعة شهادة حية ونقل إرث في آن واحد.

والواقع أنه كان ضمن آخر من بوسعهم القيام بذلك، أحد آخر قدماء جيل اكتشف، في نهاية الحرب، في تعارض مع النشوة المحيطة وأسطورة ستالينغراد المجيدة، «جرائم ستالين»، دون انتظار إفشاءات تقرير خروتشوف أو أرخبيل سولجينتسين أو الحصيلة المروعة للكتاب الأسود للشيوعية [*]. لم يكن هناك الكثير ممن تجرأوا على معاكسة التاريخ. ربما كان من الضروري، لتفادي الاستسلام للاعقلانية السائدة آنذاك، التحلي بنوع بطولة العقل، وكذا بتصميم شرس على فهم ما هو غير قابل للفهم، وفك رموز التاريخ الهيروغليفية، وفصل تشابك الأسباب والنتائج.

يشهد كتاب ليفيو على هذه الجهود التي بذلها بمثابرة طيلة أكثر من خمسة عقود. إنه يُنْصِف، دون عاطفة لا فائدة فيها، تلك الحفنة من الرجال والنساء الذين رفضوا اختيار «معسكر» ما، وفقًا للخطاب الثنائي البسيط للغاية «من ليس معي فهو ضدي»، والذين قاتلوا على جبهتين، ضد العدو الرئيسي (ديكتاتورية رأس المال الإمبريالية) وعدو يعتبر ثانويًا ولكنه لا يقل شراسة (الاستبداد البيروقراطي).

كم من سخرية واستهزاء استهدفا هؤلاء المناضلين، المعرضين غالبا للقمع المزدوج من العدو المعلن من جهة، وما كان غير مقبول أخلاقياً أكثر من ذلك من أولئك الذين كان ينبغي أن يكونوا رفاقهم في السلاح. لقد تطلب الأمر كل اقتناعهم واستقامتهم لإنقاذ ضحايا عمليات التطهير والمحاكمات من الكذبة التاريخية الكبرى: أندريس نين الذي قُتل في أقبية ألكالا دي هيناريس، وإغناس ريس، ورودولف كليمنت، وتا ثو ثاو، وكريستيان ر ا كو فسكي ، وليون تروستسكي وغيرهم الكثير من المجهولين، الذين قضى عليهم جميعًا قاتلوهم. في منتصف ليل القرن، كانت «أخلاق سياسية جديدة» تطرق باب العصر الجديد، تذكرنا في كثير من النواحي بعصر النهضة، «متجاوزة إياه في مدى ودقة قسوتها وحشيتها [...] [لم يكن هناك عصر بهذه السخرية والوحشية والقسوة مثل عصرنا]. لم يكن بإمكان تروتسكي الذي كتب هذه السطور في مقدمة عمله غير المكتمل "ستالين" أن يكون على علم بالإبادة الجماعية في غرف الغاز والإبادة النووية في هيروشيما. ولكنه كان قد اختبر بالفعل "مصنع الأكاذيب العظيم" الذي أصبح عليه النظام البيروقراطي في الكرملين.

في المحاكمات الستالينية، «وحدهم التروتسكيون لم يكونوا يعترفون»، وفقًا للإشادة التي خصهم بها قائد الأوركسترا الحمراء، ليوبولد تريبر، في مذكراته. لم تكن المسألة، أو على الأقل لم تكن المسألة المهيمنة، مسألة سيكولوجيا أو قوة روح، بل مسألة اقتناع وفهم لما كان على المحك، وهما الأمران الوحيدان اللذان مكنا من الحفاظ صواب الوجهة، وتجنب جنون أزمنة الأفول. فكيف يمكن تجنب خيبة الأمل أو اليأس أو الجفول أو اللامبالاة المستسلمة؟ كما قال ديفيد روسيه، وهو أحد الناجين من المعسكرات النازية ومحلل مسنبصر لعالم معسكرات الاعتقال: «خيبة الأمل شيء تافه»، «يجب بالأحرى فهم ما يجري». إن المحبطين وضحايا الجفول وخيبة الأمل لا يفسرون شيئًا، لأنهم يؤيدون عكس ما كانوا يدعمون سابقًا «بنفس السلطة التي لا يمكن زعزعتها». كم من الستالينيين القدامى التائبين، وكم من الماويين القدامى المحبطين، وكم من المتعصبين المتحولين والمؤمنين المحبطين أكدوا هذا التشخيص جيدًا!

مايتان على يمين الصورة عام 1950

وكان مُهِمّاً امتلاك مقدرة مقاومة هذه الاستسلامات وعمليات التحول المذهلة: «إن خيبة الأمل ترف لا يمكن ان نسمح به لأنفسنا. المعضلة بسيطة ولكنها حتمية. ترك الصدفة تقرر أو الفهم والفعل. إذا لم يتبع التاريخ المسار الذي توقعناه، فهذا ليس خطأ الشيطان». في كتابته لهذه السطور، ظل ديفيد روسيه، رغم أخطائه، مخلصًا لروح معينة من تروتسكية شبابه. يمكن أن توضع تعليقاته هذه استشهادا في مطلع كتاب ليفيو مايتان. الفهم، قبل كل شيء. فهم لماذا لم تنته الحرب العالمية الثانية بإطاحة البيروقراطية السوفيتية، وبموجة ثورية جديدة. وفهم الديناميات الجديدة لرأسمالية كانت في حالة احتضار. فهم تناقضات المجتمعات المنبثقة عن هذه التشنجات، وأشكالها غير المسبوقة، سواء تعلق الأمر بالثورة اليوغوسلافية أو الثورة الصينية أو تشكيل «الستار الحديدي» في أوروبا الشرقية. وفهم الثورات الأولى المناهضة للبيروقراطية في برلين الشرقية عام 1953، وفي بودابست عام 1956، وفك ألغاز الثورة الثقافية الصينية - طالما الأمر يتعلق بمسألة «الفهم من أجل الفعل»، ولو بنحو محدود، وبموارد قليلة، من أجل الحفاظ على الصلة الهشة، المشدودة الى حدود الانقطاع، بين النظرية والتطبيق العملي.

التتمة في الصفحة 14

ليفيو مايتان: حياة من الالتزام الثوري - تاريخ بلا تجاعيد

تتمة ص 13

بقلم، دانيال بن سعيد، باريس 2006

سخر المفكرون الامتثاليون كثيرا من هؤلاء التروتسكيين المتخصصين في الافراط في تفاصيل النقاش بلا نهاية، وفي انشقاقاتهم الكثيرة. فعندما يتقلص سطح التجربة، وعندما يضعف الاتصال بالجماهير، يكون هناك ميل ضار للمبالغة في الاختلافات النظرية، واستخلاص استنتاجات سريعة منها، وتهويل الاختلافات التي هي في النهاية سخيفة ومؤقتة. هذا هو ثمن عدم التناسب المأساوي بين شاعرية الأفكار وحدود الواقع . وقد تكون هذه الدينامية أشد تدميراً عند الاقتناع بأن «أزمة الإنسانية هي أزمة قيادتها الثورية» وادعاء حلها، وهي مهمة خلاصية، منطوية على مسؤولية ساحقة، تدفع إلى رفع الكلفة مع التاريـخ، ويمكن أن تؤدي إلى جنون العظمة المرضي.

كان ليفيو يتمتع بالكثير من الفكاهة والسخرية على الذات لا تسمحان له بالاستسلام لذلك. من خلال تصفح تقاريره عن مؤتمرات الأممية الرابعة، التي تتخللها انقسامات ومصالحات، وبالرجوع إلى الوثائق المصفرة بفعل الزمن، يتضح أن الجدل، الذي كان أكثر مسرحية لأنه كان يجري أمام قاعات فارغة (أي في ظل لامبالاة الجماهير)، لم يكن يتعلق بأكثر ولا أقل من المسائل الحاسمة في تلك الحقبة:

دلالة الستالينية والدور العالمي للاتحاد السوفييتي، وديناميات النضال التحرري وثورة المستعمرات، ومكانة الصين في العالم، وتحليل الثورتين الجزائرية والكوبية، وتحولات الطبقات الاجتماعية في الرأسمالية الشائخة، وهكذا دواليك.

بالعودة إلى خمسين سنة هذه من النضال، ومعظمها ضد التيار، لا يدعي ميتان أنه يكتب تاريـخ الأممية الرابعة. وسيكون أمر القيام بذلك متروكًا للمؤرخين، مع المساهمة القيمة التي قدمها، حتى مع نصيبه المفترض من الذاتية. وبالتالي، قد تبدو النظرة المسقطة على الخلافات المحيطة بالكفاح المسلح في أمريكا اللاتينية ناقصة ومتحيزة للكثيرين منا. وقد يكون هذا الأمر قابلاً للنقاش، ولكننا لا نستطيع أن نأخذ عليه ذلك، فهو كتاب منحاز، ليس فوق الصراع بل في قلبه حتى النهاية. توقفت المخطوطة بشكل مفاجئ في عام 1995 مع محاضر المؤتمر الثالث عشر للأممية الرابعة ومذكرات العمل حول رحيل إرنست ماندل. هذا الانقطاع والرحيل لهما قيمة رمزية. فقد انتهت حقبة وجيل مع انتهاء الفصل الأخير من «النظام العالمي الجديد». كان ليفيو مايتان أحد الأشخاص الذين نقلوا هذا الإرث إلى جانب ماندل ومعلمهم بيار فرانك.

ولكن كما قالها الراحل جاك دريدا بقوة ووضوح، «الوراثة ليست ملكية، ثروة يتم استلامها وإيداعها في البنك»؛ إنها «تأكيد نشط»، وليست ملكية، بل صيرورة تبدأ مرة بعد أخرى، دون توقف.

في الختام، بعض كلمات وداع ومودة شخصية لليفيو. التقيت به في عام 1967، عندما كانت التجربة الإيطالية "لا سينيسترا" نموذجًا لنا (قابل للنقاش، مع انصرام مدة). أتذكره في اجتماعاتنا اليومية في مكتب الأممية وفي مكاتب "إنبريكور" طوال الثمانينيات، غاضبًا من الثرثرة التي لا طائل منها ومن الاجتماعات التي كانت تبدأ متأخرة، ومستيقظًا بعد قيلولة قصيرة مقدسة بحاجب متجهم وعينين مفعمتين بالحيوية أكثر مما مضى. لكن لا شك أنه كان يعاني من نوع من الغربة والوحدة في ذلك الوقت، رغم أنه كان يواصل، وهو في سن الستين، خروجاته يوم الأحد للعب كرة القدم مع رفاقه في جريدة روج، الذين كانوا أصغر منه بكثير. وحتى إلى عام 2002، في المنتدى الاجتماعي العالمي الثاني في بورتو أليغري، عندما قام رفاقه البرازيليون بتكريمه تكريمًا مؤثرًا، كان يتألق سخريةً وروح دعابة. يبدو الأمر كما لو أنه على الرغم من الجروح والندوب الكثيرة التي تشهد على حياة نضالية طويلة مليئة بليالي الهزيمة أكثر من صباحات الانتصار، والإحباط الناجم عن تولي مهام غامضة وغير مشكورة دون أن ينعم براحة الشهرة، فإن هذا الشيخ الشاب المشاكس لم يكن على وجهه تجاعيد.

=====

[*] الكتاب الأسود للشيوعية :

Le Livre noir du communisme. Crimes, terreur, répression

كتاب جماعي الفه فريق من الجامعين سنة 1997 في الذكرى الثمانين لثورة اكتوبر بغاية وضع حصيلة لضحايا الانظمة المسماة شيوعية

ترجمه عن الإيطالية كورادو دلفيني في كتاب ليفيو ميتان «من أجل تاريـخ للأممية الرابعة، مسار شيوعي نقدي».

"، إصدارات لا بريش - IIRE، باريس 2020.

Livio Maitan ***Pour une histoire de la Quatrième Internationale - itinéraire d'un communiste critique****, Editions La .Brèche - IIRE, Paris 2020*

ليفيو مايتان (1923-2004)

الحركة العمالية المغربية

تتمة ص 16

بقلم:دوغلاس.آي.أشفورد

واستفزازات الرأسماليين الاستعماريين الذين يهدفون لبذر بذور التفرقة والشك داخل صفوف الطبقة العاملة». وتكلم ابن الصديق عن مؤامرة واسعة تحيكها الرأسمالية لتدمير الاتحاد المغربي للشغل». غير أن هذه لم تكن بحال تهمة جديدة. وبالتطلع إلى الماضي التاريخي يمكننا أن نقول الآن إن زعماء الاتحاد لم يكونوا مشغولين في هذا الوقت برسم خطط حملة ضد بلفريج فحسب بل أيضاً بعلامات قلق ظهرت في صفوفهم هم أنفسهم. وفي أواخر ايلول-سبتمبر كان هنالك العديد من المصادمات بين البوليس والمضربين في الدار البيضاء. ولقد تدخل بوعبيد شخصياً في اللحظة الأخيرة ليحول دون إضراب عمال الميناء، غير أن جهده كان عديم الجدوى. وفي نفس الوقت وقع صدامان عنيفان مع البوليس في مصنعين مضربين بالدار البيضاء، حيث أصيب نحو مائة من العمال ورجال البوليس.

إن اتساع أمثال هذه الحوادث وما يلوح من تهديد بإيقاف العمل في ميناء الدار البيضاء الحيوي أدى إلى عقد اجتماع بين موظفي النقابات والملك. وهذه الحوادث أيضاً قد أدت بحزب الاستقلال إلى ان يعلن للمرة الثانية عدم موافقته في العلن على تصرفات الاتحاد المغربي للشغل، فقد انتقد الحزب اللجوء الخالي من المسؤولية في عملية الإضرابات إذ قال ما مؤداه: «إن هذه الحوادث التي تتضاعف في جميع أنحاء بلاد المغرب تحول أبسط خصام اجتماعي واضح إلى خصام واسع بين قوى الأمن والعمال، إن الحق في القيام بالإضراب ينطوي في نتيجته على احترام للحرية من اجل العمل. وان الرغبة في فرض رغبة الإنسان بطريقة وحشية لهو دليل على الضعف ... يجب على العمال أنفسهم أن يميزوا بين العمل النقابي الذي يهدف إلى تحقيق مطالب عادلة، وبين الإثارة العقيمة التي تدمر كل أمل لتحسين البلاد بتدميرها القوة والطاقة في الوقت نفسه. وكانت الحكومة تساند هذا الوضع العام أيضاً عندما تدخلت ممثلة في شخص بوعبيد في أزمات العمال في شهر ايلول (سبتمبر) الماضي. وقد أشار الناطق الرسمي بلسان وزارة الداخلية بأنه ربما كان هناك بعض الالتواء. وقد مضى يؤكد الضمانة التي أعطتها الحكومة لجميع الناس ضد العنف والحكم المطلق فقال ما مؤداه: «إن أي فرد في أي بلد جديد هو دائما حر في كل الأوقات في أن يختار بين العمل والإضراب. يجب عليه ألا يتساهل في هذا الموضوع أو أن يخضع للإكراه أو – وهذا هو الأهم -لأية شروط تفرض على حريته في الاختيار. وصرحت الوزارة بأن الطرق القضائية وكذلك البوليسية سوف تستعمل للحفاظ على هذه الضمانة التي هي في الواقع قد رفعت الحماية الرسمية التي كانت قد أعطيت لمنظمة وحيدة في الاتحاد. إن حزم الحكومة هذا قد استثار بلا شك غيظ زعماء الاتحادات، ولكن التحدي لعمل الحكومة لم يكشف عنه حتى كان النزاع حول عمال ميناء الدار البيضاء.

بدأ ذلك النزاع على خلاف بسيط متعلق بطرد أحد

العمال في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٨. وخلال الشهرين التاليين تضاعف النزاع حتى أصبح معركة كاملة بين الرعيل الأول من حزب الاستقلال والقوى التقدمية فيه. وبدأ الخلاف في منتصف أيلول (سبتمبر) عندما عارض العمال في استخدام عامل للميناء أجنبي الجنسية. وقد قدم الاحتجاج زعيم جماعة المعارضة في الاتحاد المغربي للشغل الممثل لاتحاد عمال الميناء والرصيف. فأمر الاتحاد المغربي للشغل بطرد عضو النقابة المنشق، فأدى هذا الأمر بدوره إلى مطالبة أغلبية أعضاء الاتحاد بإجراء انتخابات جديدة للاتحاد المغربي للشغل. ويقال إن أغلبية الأعضاء قد اجتمعوا في مكتب الاتحاد للمطالبة بانتخاب جديد، الأمر الذي كان مستحيلاً لأن الاتحاد المغربي للشغل قد رفض الإشراف على مثل هذا الانتخاب وفق مطالبهم. فبدأ الإضراب في اليوم التالي واستمر ثلاثة أيام احتجاجاً على هذا العمل التعسفي للاتحاد المغربي للشغل. وقد صرح كثير من مراقبي تنفيذ الإضراب بقولهم إن الذين تسببوا في ذلك هم عمال أرسلهم الاتحاد المغربي للشغل لكي يفسد الإضراب وبسبب طرد العمال غير المشتركين في الإضراب الذين حاولوا دخول منطقة الميناء بناء على طلب الاتحاد المغربي للشغل.

وكانت الخطوة التالية أن طلب الاتحاد المغربي للشغل رسمياً من العمال أن يعودوا إلى مراكزهم غير أن هؤلاء رفضوا الأوامر. وقد ذهب ابن الصديق إلى الميناء ووعد أمام جمهور معاد من العمال بأن انتخابات جديدة ستجري. وكان موقف الحكومة بكل وضوح ذا هدف مزدوج، لأن الحكومة كانت أيضاً مصممة على السماح للعمال الموالين للاتحاد المغربي الشغل والراغبين في العمل بأن يدخلوا الميناء. وقد وافق المكتب الوطني للاتحاد المغربي الشغل على تعيين السكرتير الجديد الذي اقترحته أغلبية العمال المضربين، وانتهى الإضراب. غير أنه بعد يومين من استئناف العمل صرح الاتحاد المغربي للشغل بأنه قد رفض السكرتير الذي اختارته أغلبية العمال لأنه كان جزئياً من سلالة فرنسية. وفي خلال شهر تشرين الأول (أكتوبر) رفع جماعة المحتجين شكواهم إلى المشرف على أحواض السفن، غير أنه لم يكن ممكناً تحت التعليمات القائمة اتخاذ أي شيء بذلك الخصوص بدون موافقة الاتحاد المغربي للشغل. كان القانون بجانب الاتحاد في هذه اللحظة وتسلم تأكيداً رسمياً بأن رجاله سوف يسمح لهم بالعمل وفقاً لتعليمات وزارة الداخلية. ولم يكن أمام العمال المستثنين أي طريق قانوني آخر فتقدموا بعريضة إلى حاكم مدينة الدار البيضاء والملك يطلبون إليها التدخل لمصلحتهم. ولو أن الاتحاد المغربي للشغل كان على استعداد ليوقف كفاحه مع الجماعة المعارضة، لنال المعاضدة الرسمية من الحكومة، ولربما كان بمقدوره أن يجمع عدداً كافياً من عمال الأرصفة الجديدة ليحلوا محل المنشقين. وفي الوقت نفسه زادت العلاقات سوءاً بين بلفريج والاتحاد المغربي للشغل. ووقع إضراب في مصانع عمال النسيج بفاس، واستبدل ضباط آخرون بضباط نقابات عمال مناجم خريبكة عندما بدت بوادر الانشقاق في صفوف الاتحاد المغربي للشغل هناك. وشن الاتحاد هجوماً جديداً على «الخونة» في الميناء، وطرد زعماء المعارضة وأنحى باللوم في هذا التمرد على أصابع أجنبية كانت تريد أن تنال من سمعة الاتحاد. وكانت الحكومة قد قررت أن تجري تحقيقاً رسمياً في هذا النزاع ونظم عمال المعارضة مظاهرة ليظهروا بها قوتهم، وكان ذلك في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨، وقد حضر هذه المظاهرة نحو ثلثي عمال الأرصفة على وجه التقريب. أما الاتحاد المغربي للشغل فقد أدخل في الاجتماع نحو خمسة آلاف عامل موالين له من مصانع أخرى. وفي الشجار الذي نجم عن ذلك جرح عديد من العمال، وذلك عندما حاول الاتحاد أن يشوه الاجتماع، وهدد بانتقام عنيف من العمال الذين يحاولون إحداث انشقاق في اتحاد رجال الشاطئ الطويل. ويبدو أن التحقيق الرسمي قد سار في الطريق الذي رسم له، وفي منتصف كانون الأول (ديسمبر) أعلن تأسيس اتحاد مستقل لعمال الأرصفة. وفي الحال اتسع هجوم الاتحاد المغربي للشغل على بلفريج بحيث شمل جميع الوزراء الموالين له. وأدى تطور الحوادث في هذه اللحظة الى خروج ابن بركة من لجنة الحزب التنفيذية . وهكذا أصبحت الخطوط الموضحة لانشقاق الحزب واضحة المعالم .

-يتبع *

الحركة العمالية المغربية

بقلم:دوغلاس.آي.أشفورد

تقديم: لا شك أن الإهمال البالغ الذي صار إليه تاريخ الحركة العمالية بالمغرب لا يعدو أن يكون سوى أمارة من أمارات التردي الإجمالي لهذه الحركة. فالجهود الجدية المتناوِلة جانبَها النقابي كادت تتوقف كليا بإتمام الفقيد ألبير عياش ثلاثيته الموسومة «الحركة النقابية بالمغرب» بصدور جزئها الثالث قبل 31 سنة (سبتمبر 1993). وكذا الأمر من جانبها السياسي، بإيقاف المَنية جهودَ الفقيد شكيب أرسلان، الذي خص الحزب الشيوعي المغربي بدراسة هي أجود ما تناول هذا الحزب العمالي. والأمرُّ ما هي عليه انشغالات المنظمات النقابية اليوم بتاريخ كفاح الطبقة العاملة ومنظماتها. فهذا موضوع مهجور ما خلا بعض جهود التوثيق التي تقوم بها كدش بإصدار مصنفات بيانات وكرونولوجيا.

سعينا دوما، منذ صدور جريدة المناضل- ة قبل 20 سنة، إلى إتاحة المكتوب عن الحركة العمالية لمناضلي طبقتنا ومناضلاتها، بترجمة ما يتناول حقبا سالفة، وبمتابعة لأبرز نضالات العقود الثلاثة الأخيرة. نواصل مد القارئ- ة بتناول أكاديمي للحركة العمالية المغربية ورد في فصلا ضمن كتاب «التطورات السياسية بالمغرب» للباحث دوغلاس آي أشفورد الصادر في العام 1964. نورد هذا المجهود رغم طابعه الوصفي حصرا، ورغم زاوية نظره البعيدة عن تناول ماركسي لهذا الشأن، وذلك توخيا لأدنى إفادة ممكنة ولحفز الاهتمام.

الفصل التاسع من كتاب التطورات السياسية بالمغرب

قسم 5
التضامن العمالي ينحني السياسة

لم يكن هنالك أي شك في أن ابن الصديق كان يميل إلى الجناح الأكثر تقدمية في الحزب، ومهما يكن من أمر فإننا لا نعرف على وجه التحقيق إلى أي حد كان مكتب الاتحاد المغربي الوطني ناجحاً في بث آرائه بين أعضاء الاتحاد. وفي خلال صيف ١٩٥٨ اتخذت الإضرابات طابعاً سياسياً متزايداً داخل بناء الحزب لأن الاتحاد المغربي للشغل لم يتعاون تعاوناً كافياً مع حكومة بلفريج كما كان يفعل من قبل مع حكومة البكاي. وان تخلي ابن الصديق والطيب بوعزة، عن اللجنة السياسية في ايار / مايو ١٩٥٨ قد جعل الفرصة تبدو أوسع للتفكير في تكوين حزب يساري جديد، وكان الاعتقاد السائد أن مثل هذا الحزب الجديد سينضوي تحت لواء عضويته النقابيون. وكان انتشار البطالة دون شك ذا آثار واضحة في قوة الاتحاد المغربي للشغل وقدرته على الإقناع، وكذلك كان هنالك أيضاً بعض بقاع تاريخية كخريبكة وجرادة والدار البيضاء تمتاز بتصنيفها المبكر وتنظيمها النقابي المبكر أيضاً. وكان المظهر الغريب لانقسام الاتحاد المغربي للشغل هو ما صاحبه من المشاكل بين هؤلاء العمال.

وتشير الأدلة المتوفرة لدينا إلى أن الاختلاف في داخل الحركة النقابية لم يكن قائماً على عدم اتفاق في السياسة الأساسية، ولكن على الطريقة التي كانت تسير بها الشؤون الداخلية. ولعله مما يثير التهكم حقاً أن توسيع المفهوم الدستوري بين العمال عن طريق منظمة النقابات، كان من نتيجته أنهم طوروا فهمهم للإجراءات الدستورية. وعلى ذلك فإنهم غضبوا من الطريقة غير العادلة التي يدار بها الاتحاد. إن الانشقاق الذي أصاب الاتحاد المغربي للشغل بين عمال ميناء الدار البيضاء قبل انشقاق حزب الاستقلال يزيد من تأييد هذه النتيجة التي وصلنا إليها. إن المظالم التي كانت ترتكب على أيدي منظمة النقابات كانت هي محل سخط التنظيمات الكبرى، على الرغم من أنه بانقسام حزب الاستقلال، كانت هنالك عدة اتهامات توجه إلى موظفي النقابات بخصوص إساءات سياسية ارتكبوها. وليس بغريب جداً أن يكون عدد النقابات المنتمية إلى مدينة الرباط والتي تركت الاتحاد في أوائل عام ١٩٥٧ كبيراً، وكانت من قبل قد اشتركت في انشقاق جوريو الذي حدث عام ١٩٥٦. وفي هذه الحالات، وفي الحالات الأخرى المماثلة في البلاد، كان الذين اغتنموا الفرصة لترك الاتحاد المغربي للشغل هم أقلية صغيرة من العمال المهرة. وقد كانوا على وجه العموم عمالاً ذوي مستوى معيشي ارفع ومهارة أعلى، وربما ذوي تعليم أوفر من أولئك الذين بقوا في الاتحاد في الجولة الانقسامية الأولى.

كان أول انشقاق أصاب الاتحاد قد وقع في الدار البيضاء، المركز التاريخي لنشاط النقابات المغربية. وكثير من الحوادث يتفق مع النقاط الرئيسية في الأزمة الحكومية التي حدثت في الخريف. مثال ذلك أن إبراهيم قد وضع تحت الحراسة في وقت جرى فيه تهديد بإضراب في الدار البيضاء من قبل جميع عمال المواصلات في البلدية، وأطلق سراحه في نفس الوقت الذي تم فيه الاتفاق بين الاتحاد المغربي للشغل وحزب الاستقلال لعرض اختلافاتها على مؤتمر حزبي. وعلى كل حال فإن من الحركات التي قد تفوق أهميتها السياسية أهمية الحركة السابقة هي تلك الزيادة الملحوظة في الإضرابات بعد وضع إبراهيم تحت الحفظ ونشر هجومه اللاذع على الحكومة في جريدة الاتحاد المغربي للشغل. وبعيد هذه المسألة بقليل بدأ إضرابان خطيران قام بهما عمال السوبر فوسفات وعمال البحرية في ميناء أسفي. وقد زاد كل إضراب من مرارة العلاقة بين كل من قوات النظام والاتحاد المغربي للشغل، إذ تدخل البوليس بالعنف في إضراب أسفي كما كان قد تدخل من قبل في الرباط في الصيف السابق. وقد ردد الاتحاد المغربي للشغل بأن هناك قوى انقسام تعمل داخل الحركة الوطنية التي كان هدفها أن تزيد من عزوف الجماهير عن السياسة، وأن تترك الطريق مفتوحاً أمام منقذ سياسي. لقد كان هذا بداية فقط الهجوم على حكومة بلفريج يحط من شأنها، ولكن في أواخر تشرين الأول - اكتوبر ١٩٥٨ ، وبعد أن تم شن الهجوم الشامل على تلك الحكومة ، بدا أن الاتحاد المغربي للشغل كان قلقاً على تضامن صفوفه أكثر من قلقه على سياسة بلفريج.

لم يكن هناك سوى إنذار صغير عن وجود اضطراب داخلي، وكان الاتحاد المغربي للشغل قد عقد اجتماعاً لجميع ضباط النقابات بُعيد تكوين حكومة بلفريج. وكان الموضوع الرئيسي للاجتماع هو حض العمال على أن يكونوا ساهرين ضد مناورات

التتمة في الصفحة 15